الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثالثة والسبعون

الجلسة العامة ٦٧

الأربعاء، ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيسة: السيدة إسبينوسا غارسيس . . . . . (إكوادور)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

البند ١٤٠ من جدول الأعمال (*تابع*)

جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة

(A/73/722 و A/73/722/Add.1)

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): قبل الانتقال إلى البنود المدرجة في جدول أعمالنا، أود، تمشيا مع الممارسة المتبعة، أن أسترعي انتباه الجمعية العامة إلى الوثيقتين A/73/722 و A/73/722/Add.1.

حيث تضم الوثيقة A/73/722، رسالة مؤرخة ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ موجهة من الأمين العام إلى رئيسة الجمعية العامة، يبلغ فيها الجمعية أن هناك ثماني دول أعضاء متأخرة في سداد اشتراكاتها المالية إلى الأمم المتحدة، بموجب أحكام المادة ١٩ من الميثاق.

وأود أن أذكر الوفود بأنه بموجب المادة ١٩ من الميثاق،

”لا يكون لعضو الأمم المتحدة الذي يتأخر عن تسديد اشتراكاته المالية في الهيئة حق التصويت في الجمعية العامة إذا كان المتأخر عليه مساويا لقيمة الاشتراكات المستحقة عليه في السنتين الكاملتين السابقتين أو زائدا عنها، وللجمعية العامة، مع ذلك، أن تسمح لهذا العضو بالتصويت إذا اقتنعت بأن عدم الدفع ناشئ عن أسباب لا قِبل للعضو بها“.

في الوثيقة A/73/722/Add.1، المؤرخة ١٨ شباط/فبراير ٢٠١٩، يبلغ الأمين العام رئيس الجمعية العامة أنه منذ إصدار بلاغه الوارد في الوثيقة A/73/722، قامت فييت نام بسداد المبلغ اللازم لخفض متأخراتها إلى ما يقل عن المبلغ المحدد في المادة ١٩ من الميثاق.

هل لي إذن أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما بالمعلومات الواردة في الوثيقتين A/73/722 و A/73/722/Add.1؟

تقرر ذلك.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506، (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

خطاب السيد بيترو بوروشينكو، رئيس أوكرانيا

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب يلقيه رئيس أوكرانيا.

اصطحب السيد بيترو بوروشينكو، رئيس أوكرانيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد بيترو بوروشينكو، رئيس أوكرانيا، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس بوروشينكو (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بالإعراب عن امتناني لرئيسة الجمعية العامة، السيدة ماريا فرناندا إسبينوثا غارسيس، لقيادتها في توجيه أعمال الهيئة الرئيسية التمثيلية لصنع السياسات في الأمم المتحدة.

يصادف اليوم الذكرى الخامسة لبدء العدوان العسكري الأجنبي على بلدي، أوكرانيا. وأود أن أعرب عن امتناني للجمعية العامة، التي اتخذت على مدى السنوات الخمس الماضية موقفا قويا في دعمها لأوكرانيا ومعارضتها للعدوان عليها واحتلالها.

وأزهقت قبل خمس سنوات، مئات الأرواح البريئة، ليس فقط من الأوكرانيين ولكن أيضا من البيلاروسيين والأرمن واليهود وغيرهم، من أجل استقلال أوكرانيا وكرامتها وحريتها. وبعد فقدان ١٠٠ شخص في كييف، اعتمدت الجمعية العامة القرار ٢٦٢/٦٨ بشأن السلامة الإقليمية لأوكرانيا وسيادتها، مع تصويت ١٠٠ عضو مؤيدين له. ولم يكن ذلك أمرا رمزيًا فحسب؛ بل كان الشيء الصحيح الذي ينبغي عمله. وأظهرت الجمعية دورها الحقيقي في مناقشة المسائل المتعلقة بصون السلم والأمن الدوليين.

كل عام أتيت لأخاطب الجمعية العامة في دورتها السنوية، شعرت بتعاطفها الشديد مع الشعب الأوكراني، وهو تعاطف تدعمه خطوات عملية تماما. وكان هذا هو الحال عندما اتخذت الجمعية العامة بدون إضاعة أي وقت القرار ٢٦٢/٦٨، المؤرخ ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٤، الذي يعيد التأكيد على سيادة أوكرانيا داخل الحدود المعترف بها دولياً. وكان هذا رد فعل مناسب من حيث التوقيت على محاولات الاتحاد الروسي غير القانونية لإعادة رسم الحدود الأوروبية من خلال الضم غير القانوني لشبه جزيرة القرم.

كان هذا هو الحال أيضاً عندما اعتمدت الجمعية العامة، للسنة الثالثة على التوالي القرار ٢٦٣/٧٣ بشأن حالة حقوق الإنسان في جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول في أوكرانيا.

وهذا أمر لا يصدق بالنسبة للكثيرين، غير أن ذلك القرار يقر بأن روسيا – وهي عضو دائم في مجلس الأمن – سلطة قائمة بالاحتلال.

وكان ذلك ما حدث أيضا عندما أيدت الجمعية العامة، قبل بضعة أشهر فقط، طلب أوكرانيا واتخذت القرار ١٩٤/٧٣، الذي يدين عسكرة القرم والبحر الأسود وبحر أزوف.

وأعرب عن امتناني للجمعية العامة على إيلائها هذا الاهتمام الوثيق لأوكرانيا ومنطقتنا، التي أصبحت روسيا عدوانية للغاية فيها، برا وبحرا على السواء. ولا شك في أن قدرة الأمم المتحدة على مواجهة هذا التحدي على النحو الواجب سيكون لها تأثير مباشر على مستقبل النظام الدولي القائم على القواعد. ونظر الجمعية العامة اليوم في بند جديد من جدول الأعمال – ”الحالة في أراضي أوكرانيا المحتلة مؤقتا“– هو شهادة واضحة على استعداد الجمعية العامة لمعالجة القضايا الملحة.

في مثل هذا اليوم – ٢٠ شباط/فبراير – من عام ٢٠١٤، بدأت روسيا غزوها العسكري السري لأوكرانيا في انتهاك واضح لقواعد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وسقط أول ضحية للحرب، وهو رشاد أحمدوف، من تتار القرم، في ٣ آذار/مارس

٢٠١٤. وكان أحمدوف قد شرع في احتجاج سلمي على العدوان بمفرده. فاحتجزه الروس وعذبوه وقتلوه. وكان سبب الوفاة طعنة في العين. ولم يكن ذلك سوى بداية الأهوال في شبه جزيرة القرم التي تحتلها روسيا.

وكل ما أريده منكم أن تفكروا معي في الأمر: إن الشعب الأوكراني يعيش منذ خمس سنوات في خضم أطول نزاع مشتعل في تاريخ أوروبا الحديث. فقد شنت روسيا حربا على جارتها، التي تدعوها بالجارة الشقيقة، ولا تبدي أي عزم على التوقف. ونحن نفقد أفضل أبنائنا وبناتنا كل يوم تقريبا. وذلك ما يدمي قلبي كل يوم. وذلك ما لا يمكنني قبوله على الإطلاق.

ففي البدء، استولت روسيا على شبه جزيرة القرم، ثم حولت دونباس إلى ساحة قتال. ومن ثم، واصلت عدوانها في بحر أزوف والبحر الأسود ومضيق كيرتش. ونتيجة لذلك، أصبحت مساحة ٤٤ ٠٠٠ كيلومتر مربع – أو ٧ في المائة – من أراضي أوكرانيا، بما في ذلك القرم والأجزاء الشرقية من منطقتي دونيتسك ولوهانسك، تحت الاحتلال في الوقت الراهن. وأسفر العدوان الروسي عن سقوط أكثر من ١٣ ٠٠٠ قتيل وعن إصابة ما يزيد على ٢٨ ٠٠٠ شخص بجروح. وتشمل هذه الأرقام ٢٩٨ راكبا على متن طائرة الخطوط الماليزية في رحلتها MH-17، التي أسقطها الجيش الروسي في تموز/يوليه ٢٠١٤ باستخدام منظومة قذائف من طراز BUK.

واضطر أكثر من ١,٨ ملايين من سكان القرم ودونباس لمغادرة ديارهم بسبب العدوان والاحتلال الروسيين. وتحولت حياة السكان، الذي كانوا يعيشون في سلام في هذه المناطق، الآن إلى كوابيس ملؤها الخوف والرعب. ومع ذلك، فإنها لم تتحول إلى موجة من المهاجرين ولم نشكل أدنى مشكلة لحلفائنا الأوروبيين. وتمكنا من مواجهة التحدي وإثبات أن الجزء الذي تسيطر عليه الحكومة من أوكرانيا أقدر كثيرا على الصمود وأن الوضع فيه كثيرا عن الجزء المحتل.

وكما هو الحال في أي حرب، فإن الضحية الأولى لعدوان موسكو هي الحقيقة. فقد بدأ الاحتلال بنشر الرجال الخضر الصغار سيئي السمعة، حيث أنكر الكرملين إنكارا تاما بصورة مخزية تورطه عسكريا في الاستيلاء على شبه جزيرة القرم الأوكرانية. وبدلا من ذلك، جرى تقديم أكاذيب للعالم وللناس عن وحدات دفاع ذاتي محلية وهمية، أصبحت بشكل ما بين عشية وضحاها مزودة بأحدث الأسلحة الروسية. ولم يعترف الرئيس الروسي علنا بأنه كانت هناك بالفعل عملية عسكرية روسية إلا في وقت لاحق.

ومن شأن اعتراف بوتين أن يجعل السرد الروسي بخصوص ما يسمى بالاستفتاء المحلي عبثيا بالمرة. فقد أُجري التصويت تحت تهديد السلاح، ولم يكن أكثر من مجرد جزء من خطة روسيا العدوانية. وأود أن أكرر أن الاستفتاء الذي أجري في آذار/مارس ٢٠١٤ كان مزورا. وشهدته بنفسي عندما كنت في شبه جزيرة القرم في أواخر شباط/فبراير ٢٠١٤. فقد ذهبت لوحدي، من دون أي حراسة أمنية، مباشرة إلى بوابة برلمان القرم لأتكلم وأوقف المهزلة. ورأيت بنفسي أن المبنى كان محاطا بالجيش الروسي. ولم تكن للعملية أي علاقة على الإطلاق بالديمقراطية أو الإرادة الحرة للشعب.

وكذلك أرادت روسيا أن تنشر الفوضى في جميع أنحاء المناطق الشرقية والجنوبية من أوكرانيا. ولم يوقف المزيد من الاحتلال سوى مقاومة أبناء شعبنا، الذين رفضوا أن يكونوا ضحية للحكم الروسي. وللأسف، أدى التدخل العسكري المباشر للقوات النظامية الروسية في منطقة دونباس إلى احتلال أجزاء من منطقتي دونيتسك ولوهانسك.

وسقط أول ضحية للحرب في منطقة دونباس في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٤. وكان اسمه غينادي بيليتشينكو، وهو ضابط أوكراني كان ضمن مجموعة ضباط تلقوا أوامر صارمة بعدم الرد على الاستفزازات. فحينئذ، كنا نتوهم أنه لا يزال

بالإمكان تجنب الحرب. وتعرضت المجموعة لكمين بالقرب من مدينة سلوفيانسك. وتوفي غينادي جراء إصابته بطلق ناري. وبعد ستة أيام من ذلك، احتجز نفس الضباط الروس فولوديمير ريباك، وهو سياسي محلي في هورليفكا، أراد فحسب أن يرفع العلم الأوكراني في مدينته. وكان بجانبه الناشط يوري بوبرافكو البالغ من العمر ١٩ عاما. وقد عذبوهما وبقروا بطنيهما وألقوا بهما، بينما كانا لا يزالان على قيد الحياة، في النهر.

تلك كانت الكيفية التي بدأت بها حرب روسيا في دونباس. ونحن نعرف من فعلوا هذا. ونعرف كيف فعلوا ذلك. وظل الكرملين ينكر أي مشاركة للجيش الروسي في الحرب الدائرة في دونباس، على الرغم من الأدلة الدامغة التي تثبت العكس. وفي الآونة الأخيرة، وجه ٢١ عسكريا، أُسروا في ساحة المعركة وهم الآن مُتحفظ عليهم في أوكرانيا، نداء إلى الرئيس بوتين بأن يبادلهم بسجناء سياسيين أوكرانيين في روسيا. ولم يرد الكرملين، الأمر الذي يبين مدى ضآلة اهتمام السلطات الروسية بمن ترسلهم إلى هذه الحرب غير المعلنة.

وبعد خمس سنوات من النزاع، تواصل موسكو إرسال قواتها العسكرية النظامية ووكلائها إلى دونباس، التي أصبحت فعليا خط إنتاج لآلة القتل الروسية. بل إنهم أرسلوا حتى شبابهم من الطلاب العسكريين لإجراء تدريبات على أرض المعركة رغم ما ينطوي عليه هذا الأمر من استهتار. ولو كنت مكان أمهاتهم، لسألت الرئيس الروسي عن مكان وجود أبنائهن.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر، شنت قوات البحرية الروسية هجوما مباشرا وحشيا غير مبرر على سفن حربية أوكرانية في المياه الدولية في البحر الأسود. وإجراءات روسيا تندرج تماما ضمن تعريف العدوان بموجب القرار ٣٣١٤ (د-٢٩) لعام ١٩٧٤. ونتيجة لذلك، أصيبت السفن بأضرار وجرى الاستيلاء عليها فيما تم أسر ٢٤ بحارا، بمن فيهم ثلاثة أصيبوا بجراح، وهم الآن محتجزون بصورة غير قانونية في روسيا. وأود أن أشدد على أنهم ليسوا مجرمين. وهم يجب أن يُعاملوا كأسرى حرب بموجب اتفاقيات جنيف.

ولكن روسيا لم تلق بالا للنداءات العديدة للإفراج الفوري وغير المشروط عنهم، بما في ذلك نداءات الجمعية في القرار ٧٣/١٩٤، المتخذ في كانون الأول/ديسمبر.

واليوم، أحضرت معي نداء موجها للأمين العام من أجل ممارسة الضغط على موسكو لإطلاق سراح أعضاء الطاقم الأوكراني. وقد وقعه الآلاف والآلاف من الأوكرانيين في الأيام القليلة الماضية، وأنا أتكلم بالنيابة عنهم. ونحن نعول بصدق على دعم الجمعية العامة. وهذا هو النداء الذي وقعه القادة الأوكرانيون، وهذه هي قائمة بالتوقيعات التي أحضرتها إلى نيويورك من أوكرانيا، وسأقدمها الآن إلى الأمين العام.

كما تشمل الحرب المختلطة التي تشنها موسكو عمليات السرية وهجمات قراصنة الحاسوب على المؤسسات الأوكرانية والهياكل الأساسية المدنية الهامة. وهذا النوع من النشاط الروسي أصبح معروفا الآن خارج حدود أوكرانيا. إضافة إلى ذلك، تشن روسيا حربا دعائية لم يسبق له مثيل ضد أوكرانيا – وهي الحرب التي بدأت فعلا قبل وفاة أول الضحايا في ميدان نيزالزنوستي المركزي في كييف.

ففي كل يوم، دون توقف أو اعتبار للعطلات الرسمية أو عطلة نهاية الأسبوع، تبث جميع القنوات التلفزيونية الرئيسية في روسيا سيولا من الأكاذيب والأخبار الزائفة عن أوكرانيا. وتستهدف تلك الأكاذيب بشكل خاص سكان الأراضي المحتلة، حيث يحظر بث القنوات التلفزيونية ومحطات الإذاعة الأوكرانية. إنها آلة افتراضية لبث الكراهية تديرها الدولة، وتعمل على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع.

وأوكرانيا هي الموضوع رقم ١ والموضوع رقم ٢ والموضوع رقم ٣ في نشرات الأخبار والبرامج الحوارية الروسية. إنهم

يتعاملون مع أوكرانيا كقضية داخلية، وليست خارجية. قبل خمس سنوات، بدأت هذه الحرب بذريعة الدفاع عن الأشخاص الناطقين بالروسية في أوكرانيا. وهي مستمرة حتى الآن بحجة الدفاع عن المؤمنين الأرثوذكس. وأكد الرئيس بوتين علانية استعداده لاستخدام القوة العسكرية لهذا الغرض ردا على قيام أوكرانيا بإنشاء كنيستها الأرثوذكسية المستقلة.

وبينما تستمر الحرب غير المعلنة ضد بلدي، يحاول الكرملين يائسا إقناع المجتمع الدولي بأنه ليس طرفا في النزاع. ويقول إنه الصراع الداخلي لأوكرانيا، تشارك روسيا فيه كوسيط موضوعي ونزيه فحسب. هذا هو الواقع الملتوي حقا الذي يحاول الاتحاد الروسي أن ينشره. البعض قد ينساق وراء السرد الروسي لاعتبارات سياسية.

وإنني أقف هنا اليوم لإعلام الحاضرين أننا لن ندع الأكاذيب تسود. وسنقاتل بالأسنان والأظافر لمنع أي وكل محاولة لتصوير السلوك العدواني الروسي تجاه بلدي على أنه أي شيء آخر خلاف الحاصل في الواقع – حرب تشن على مرأى من المجتمع الدولي. فلنضع الأمور في نصابها بشكل نهائي. لا يوجد ما يسمى أزمة في أوكرانيا ولا يوجد صراع داخلي في أوكرانيا، ولكن هناك احتلال عسكري وعدوان مسلح مستمرين من جانب روسيا ضد أوكرانيا.

وتجدر الإشارة إلى أن تقرير المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية أقر بأن الصراع في القرم ودونباس هو نزاع مسلح بين روسيا أوكرانيا، واعتُرف بأن محاولة روسيا ضم شبه جزيرة القرم هي حالة احتلال مستمرة. تلك هي كلمات المحكمة. ومن المحير حقا أن الاتحاد الروسي، حتى بعد كل تلك القرارات، ما زال يحاول أن يقدم نفسه كدولة مسالمة تنفذ التزاماتها بالكامل بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

لا يوجد ما يسمى سلطات الأمر الواقع، ولكن هناك إدارة احتلال روسية في الأراضي المحتلة مؤقتا في دونباس والقرم، فضلا عن هيئات ووكالات الدولة الروسية المسؤولة عن إدارة تلك الأراضي المحتلة. ولا يوجد متمردون، لكن هناك قوات مسلحة نظامية تابعة لوزارة الدفاع، وهناك تشكيلات للخدمات الخاصة والسرية. لا يوجد متمردون، لكن هناك مستشارون ومدربون روس ومجموعات غير نظامية غير شرعية تم إنشاؤها وتجهيزها وتمويلها والسيطرة عليها من قبل روسيا.

وحتى تفهم الجمعية العامة بشكل أفضل الثمن الذي دفعته أوكرانيا مقابل حريتنا وديمقراطيتنا، أود أن أشاطركم بعض الأرقام التي تتحدث عن نفسها. حتى شباط/فبراير ٢٠١٩ في شبه جزيرة القرم المحتلة، نشرت روسيا ٥٠٠ ٣٢ من الأفراد العسكريين الإضافيين و ٨٨ من منظومات المدفعية و ٥٢ من منظومات قاذفات الصواريخ المتعددة و ٣٧٢ مركبة قتالية مصفحة و ١١٣ طائرة حربية و ٦٢ مروحية قتالية، إلى جانب ست سفن قتالية وست غواصات مزودة بصواريخ كروز التي تطلق من البحر.

ولا يمكن للمرء أن يستبعد إمكانية نشر أسلحة نووية في شبه الجزيرة في النهاية. فالهياكل الأساسية موجودة بالفعل، وروسيا استخدمت السنوات الخمس الماضية لاستعادتها وتحديثها. وبالتالي، فإننا نشهد عسكرة غير مسبوقة في منطقة البحر الأسود. لقد غيرت روسيا التوازن الاستراتيجي في المنطقة وخارج حدودها. وحولت القرم إلى منصة إطلاق لقذائفها. هل لا يزال هناك من تراوده الأوهام بشأن سبب قيام روسيا بكل شيء لتدمير معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى؟ لا تكن ساذجا: إن روسيا تقوم بتحويل أي أرض تستولي عليها أو تحت سيطرتها إلى قاعدة عسكرية.

لدى التشكيلات المسلحة الروسية الآن ٤٩٦ دبابة في دونباس. وهذا العدد يفوق ما لدى ألمانيا أو فرنسا أو إسبانيا أو إيطاليا. وأوكرانيا تحتوي هذه القوة الروسية، التي تضم أيضا ٩٣٨ مركبة قتال مصفحة، و ١٢٨ منظومة صاروخية متعددة

الإطلاق، و ٧٧٦ من منظومات المدفعية، بما في ذلك نظم ذاتية الدفع. وهذا يجعل أوكرانيا جناحا شرقيا فعليا لحلف شمال الأطلسي في الدفاع عن الحرية والديمقراطية عبر المحيط الأطلسي.

وقد قامت بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في دونباس في عدة مناسبات بتغطية بالفيديو في العام الماضي لأرتال من المعدات العسكرية الروسية أثناء عبورها بصورة غير قانونية ذلك الجزء من الحدود الأوكرانية – الروسية الذي لا تسيطر عليه السلطات الأوكرانية. وحدد المراقبون أيضا وجود أحدث النظم الروسية للحرب الإلكترونية والاستخبارات، إضافة إلى منظومات تشويش إلكترونية جوية غير مأهولة. وتلك منظومات لم تكن أبدا في حوزة القوات المسلحة الأوكرانية. وهناك بلد واحد فقط قادر على إنتاجها وتوريدها، واسم ذلك البلد روسيا.

ولإخفاء تلك الإمدادات غير القانونية، يمنع الاتحاد الروسي ببساطة أنشطة الرصد التي تقوم بها بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في المناطق القريبة من الجزء غير الخاضع للسيطرة مؤقتا من حدود الدولة. وما زالت بعثة الرصد الخاصة تتعرض لقيود هائلة على نشاطها اليومي في الأرض المحتلة. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتناني لجميع الدول التي تسهم بنشاط في عمل بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

عودة إلى الأرقام – يتعين عليّ أن أؤكد على أن العدد الإجمالي للتشكيلات المسلحة غير الشرعية يبلغ الآن حوالي ٣٥ ٠٠٠ مسلح، إلى جانب ٢ ١٠٠ من جنود القوات المسلحة النظامية الروسية على أرضنا. والعدد الإجمالي للقوات المسلحة الروسية على طول الحدود الروسية – الأوكرانية يزيد على ٨٧ ٠٠٠ جندي.

وذلك ما يقوله الخبراء العسكريون مباشرة – وهو أن أي حشد عسكري على الحدود الروسية مع أوكرانيا يعتبر حشدا هجوميا لا علاقة له بأغراض الدفاع، وأن الهدف منه توجيه ضربة عسكرية. وذلك ما يتأهب له الكرملين في واقع الأمر. ولذلك فإن المزيد من التصعيد نحو إشعال حرب شاملة ليس احتمالا مستبعدا أبدا. ولذلك، ينبغي أن نكفل الرصد الشامل والآني للحالة على طول الحدود الروسية – الأوكرانية. وبما أنني أعرف المعتدي تماما، أود أن أؤكد للحاضرين قبل أي شيء أنه يخشى الشفافية واهتمام الرأي العام ومعرفة العالم بخططه.

وما زلنا ندفع ثمن المغامرة الروسية في دونباس بطرق عديدة وعلى مستويات كثيرة. وإلى جانب العواقب العسكرية المباشرة لتلك المغامرة، تواجه أوكرانيا الآن أخطر التحديات الإنسانية منذ أن حصلت على استقلالها. وما تزال البنى التحتية الحيوية، بما في ذلك الكهرباء والغاز والإمدادات المائية، التي دمرت من جراء القصف بحاجة للإصلاح. ولا يزال المدنيون يواجهون تهديدات جسيمة لسلامتهم بسبب انتشار الألغام الأرضية وغيرها من الذخائر غير المنفجرة في منطقة دونباس المحتلة، التي أصبحت بالفعل أكثر المناطق تلوثا بالألغام على نطاق العالم وفقا لتقارير الأمم المتحدة.

وبهدف التغلب على الآثار الإنسانية المترتبة عن العدوان العسكري الروسي، جمعت وكالات الأمم المتحدة ما يزيد على ٤٦٠ مليون دولار على مدى السنوات الخمس الماضية. وتشعر أوكرانيا بالامتنان للمساعدة التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة لملايين الأشخاص المحتاجين.

وبالمثل فإن الأضرار الاقتصادية البيئية الناجمة عن الاحتلال الروسي كبيرة أيضا. وتصوروا أن ٢٧ في المائة من الإمكانات الصناعية في دونباس تم تحويلها بصورة غير قانونية إلى روسيا، بما في ذلك المعدات التابعة لـ ٣٣ من كبرى الصناعات العملاقة. ولا يمكن تشغيل الصناعات المتبقية بكامل طاقتها بسبب نقص الموظفين الفنيين والموارد المالية وانعدام صلات التعاون مع الأجزاء الأخرى من أوكرانيا.

ويستمر أيضا تدهور الوضع الإيكولوجي في دونباس المحتلة، وخاصة بسبب غمر مناجم الفحم، ما ينذر بتلوث المياه. وهناك عدة أجسام ذات أخطار محتملة بالقرب من خط التماس – الذي ربما يصبح بسبب عمليات القصف المدفعي المستمرة التي تنفذها التشكيلات المسلحة التابعة للاتحاد الروسي – مركزا للكوارث الإيكولوجية والتكنولوجية – وهذه ليست سوى قائمة جزئية للمشاكل التي سببها العدوان الروسي لأراضي بلدنا.

وأود أن أوجه الانتباه إلى حالة حقوق الإنسان في أراضي أوكرانيا التي تحتلها روسيا. فلا يزال مواطنونا يعانون من العدوان الروسي يوميا. وأصبحت ممارسات القتل العمد والتعذيب والتحرش والعنف الجنسي وحالات الاعتقال والاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري واضطهاد الصحفيين والناشطين في مجال حقوق الإنسان والمدافعين العاملين في مجال وسائط التواصل الاجتماعي وأصحاب المدونات الإلكترونية واقعا يوميا بالنسبة للمقيمين في الأراضي المحتلة. فالناس يخشون من أن يوصفوا بأنهم متطرفين أو إرهابيين أو جواسيس أوكرانيين ويواجهون خطر الاحتجاز أو الاختطاف دون ترك أي أثر. وتنتهج قوة الاحتلال الممارسات المشينة المتمثلة في انتزاع الاعترافات الكاذبة تحت التعذيب في محاكمات قضائية ذات دوافع سياسية.

وبالمثل أصبحت حرية ممارسة الشعائر الدينية مهددة أيضا. وطلبت سلطات الاحتلال مؤخرا إزالة كنيسة يصلي فيها أفراد الطائفة الأرثوذكسية الأوكرانية في سيمفيروبول منذ سنوات عديدة. وما تزال بعثة الأمم المتحدة لرصد حقوق الإنسان في أوكرانيا – التي دعتها حكومة أوكرانيا – تواصل الإبلاغ عن عدد متزايد من الانتهاكات والتجاوزات لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة مؤقتا. وأعيق التنفيذ الفعال لولايتها بسبب مواصلة روسيا منع وصول مراقبي الأمم المتحدة إلى القرم المحتل وأجزاء من منطقتي دونيتسك ولوهانسك.

وفي نيسان/أبريل ٢٠١٧، أمرت محكمة العدل الدولية باتخاذ تدابير تحفظية في القضية المتعلقة بتطبيق الاتفاقية الدولية الدولية لقمع تمويل الإرهاب والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (أوكرانيا ضد الاتحاد الروسي). وحثت محكمة العدل الدولية روسيا على الامتناع أو الاستمرار في فرض قيود على حفاظ طائفة تتار القرم على مؤسساتها التمثيلية، بما في ذلك البرلمان، وضمان حق المواطنين الأوكرانيين في دراسة اللغة الأوكرانية. ومثلما حدث للكثير من القرارات التي اتخذتها هذه المنظمة، بما فيها التي اعتمدتها الجمعية العامة، لم ينفذ الاتحاد الروسي بعد ذلك الأمر الملزم الذي أصدرته المحكمة.

وأصبحت المسائل المتعلقة بسلوك روسيا غير المشروع ضد أوكرانيا وشعبها الآن قيد نظر المحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان وفي إطار إجراءات التحكيم بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وبالتالي، فإننا نعرب عن تقديرنا العميق للدعم والتضامن الكبيرين الواضحين مع أوكرانيا من جميع أنحاء العالم.

ونحن بحاجة أيضا إلى مضاعفة الجهود في السعي للإفراج عما يزيد على ٧٠ من الرهائن الأوكرانيين المحتجزين في روسيا والقرم وأيضا لتبادل المحتجزين على النحو المتوخى في ترتيبات مينسك. وفي العام الماضي أرسلت أوكرانيا ١٣ مقترحا إلى وروسيا بشأن التبادل المحتمل للمحتجزين. بيد أن الكرملين أدار ظهره لكل ذلك. وعلى الرغم من استمرار الكرملين في تجاهل الضغط الدولي ومسؤولياته التي لا مناص منها عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، فإنني على يقين بأن هذا الضغط هو السبيل الوحيد لوقف انتهاكات موسكو في ذلك الصدد. وأدعو جميع البلدان الأعضاء في الجمعية إلى تعزيز جهودها الرامية إلى مطالبة الاتحاد الروسي باحترام حقوق الإنسان، والإفراج غير المشروط عن جميع الرهائن الأوكرانيين وأسرى الحرب وإعادتهم.

وأوكرانيا دولة محبة للسلام وليست لديها أي خطط توسعية أو مطالب إقليمية، ولم ننتهك حتى شبر واحد في أراضي روسيا ذات السيادة أو سلامتها الإقليمية. وظل احترام ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وهلسنكي أساسا لسياستنا الخارجية منذ استقلال بلدنا. ولكي أؤكد هذه النقطة، أود أن أوجه الانتباه إلى الأحداث التي وقعت في بودابست في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، حين تخلت أوكرانيا عن ثالث أكبر ترسانة نووية في العالم مقابل الحصول على ضمانات أمنية. ولكن كانت مكافأتنا على نوايانا الحسنة تسديد طعنة في الظهر من إحدى الدول الموقعة على مذكرة بودابست بشأن الضمانات الأمنية – الاتحاد الروسي. وبلجوئها إلى العدوان العسكري على أوكرانيا، انتهكت روسيا جميع القواعد الأساسية الممكنة من مبادئ القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، الذي يعهد إلى أعضاء مجلس الأمن توطيد السلام والأمن الدوليين عوضا عن شن النزاعات في جميع أنحاء العالم.

فما الذي يمكن أن يفعله المجتمع الدولي بشأن روسيا؟ وكانت روسيا قد طردت من عصبة الأمم في عام ١٩٣٩ بسبب سلوكها العدواني، وهو إجراء مناسب ومبرر. وربما حان الوقت لوضع روسيا في مكانها بالشروع في حرمانها من حق النقض، على الأقل عندما يتعلق الأمر بالمسائل المتصلة بعدوان الاتحاد الروسي على أوكرانيا. وماذا يمكننا فعله من أجل إحلال السلام في أوكرانيا وإيجاد حل دائم للعدوان الروسي؟

وقد طلبتُ إلى مجلس الأمن في آذار/مارس ٢٠١٥ نشر عملية لحفظ السلام في إقليم أوكرانيا بموجب ولاية مجلس الأمن. إلا أن تلك المبادرة قد أعيقت من جانب الاتحاد الروسي الذي رفض إمكانية المشاركة الكاملة للأمم المتحدة في إيجاد حل للنزاع.

لقد شوّه الاتحاد الروسي جوهر فكرة عملية حفظ السلام في أوكرانيا وأهدافها.

ومع ذلك، ما زلت أؤمن إيماناً قوياً بأن عمليةً متعددة الجنسيات لحفظ السلام تأذن بها الأمم المتحدة، بهدف واضح هو إنهاء العدوان الروسي واستعادة سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية، يمكن أن تكون عاملاً حاسماً في تحقيق السلام في منطقة دونباس. ونحن على استعداد للانخراط في مناقشة بنّاءة بشأن تلك المبادرة – وهي بعثة للتقييم التقني يمكن للأمين العام أن يرسلها إلى دونباس بغية صياغة كل الخيارات المتاحة، مما سيسهم بالتأكيد في إثراء هذه المناقشة.

وتعتبر أوكرانيا الأمر مسألة مبدأ مفاده أن أي قرار بشأن إنشاء عملية لحفظ السلام في دونباس ينبغي أن ينص على أن تشمل ولايتها كامل الأراضي المحتلة، بما فيها الحدود، وعلى انسحاب القوات الروسية وأسلحتها من أراضينا، وكذلك حل جميع الهيئات والهياكل غير القانونية.

ومن المهم أيضاً أن تستند أي عملية لحفظ السلام على أساس المبدأ الرئيسي لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام – وهو أن تكون نزيهة وغير منحازة ومحايدة، في المقام الأول والأخير. وأود أن أؤكّد للجمعية أن هذه البعثة لن تتعارض مع اتفاقات مينسك، كما تحاول روسيا أن تظهر الأمر. بل يمكن أن تساعد كثيراً، بدلاً من ذلك، في جعل روسيا تفي باتفاقات مينسك بحسن نية.

وقد أبدت أوكرانيا دائماً النوايا الحسنة واتخذت خطوات ملموسة نحو إحراز التقدم. فما الذي تلقيناه في المقابل؟ لا شيء. فالعدوان يستمرّ لأن روسيا ليست مهتمة بالتسوية على الإطلاق. وهي لا تبالي بدونباس أو بالقرم. بل تريد أن تستعيد أوكرانيا كلها النسخة الثانية من الاتحاد السوفياتي. إن الشعب الأوكراني لن يتخلى عن استقلاله الذي كسبه بشق الأنفس ولن ينحني أمام المعتدي. ذلك لن يحدث أبداً.

وسينتهي العدوان الروسي ما إن تقرر قيادة الكرملين وقفه وسحب قواتها من أراضي أوكرانيا وإعادة السيطرة على الحدود

الأوكرانية – الروسية إلى حيث تنتمي. وأود أن أذكّر الجميع بأن الجمعية عندما تدعو روسيا إلى وقف القتال، فإنها تدعو إلى إنهاء الحرب. وعندما تدعو أوكرانيا إلى وقف القتال دفاعاً عن نفسها، فإنها تدعو إلى التخلي عن السيادة الأوكرانية.

وبالنظر إلى السنوات الخمس الماضية، لا بد لي من التأكيد على أنه لا بديل عن التسوية السلمية لهذا النزاع الدولي. ولهذا السبب أود أن أؤكد، مرة أخرى، من على هذا المنبر الأسمى عالمياً، التزام أوكرانيا الراسخ بتعددية الأطراف والقانون الدولي. لقد كان لعدوان الكرملين تجاهنا أثر معاكس تماماً لذاك المقصود. فبدلاً من الخضوع لروسيا، تحديناها. وبدلاً من التخلي عن حلمنا الأوروبي، سارعنا في طريقنا تجاهه. وبدلاً من أن نحني رؤوسنا، رفعناها عالياً وقلنا للسيد بوتين إنه لن يحطمنا.

وأحثّ روسيا، بوصفها طرفاً في النزاع، على احترام التزاماتها بموجب اتفاقات مينسك. وأطلب إلى الجمعية دعمنا، والوقوف معنا، وحرمان الكرملين من طموحاته الإمبريالية. فلا يمكننا إجبار روسيا – السلطة القائمة بالاحتلال والمعتدية – على قبول الاضطلاع بمسؤوليتها والكف عن الأعمال العدوانية إلا إذا اتخذنا موقفا موحدا. ونعتقد أن للأمم المتحدة دوراً هاماً في هذا الصدد.

إن اقتصار مشاركة الأمم المتحدة على العمل الإنساني أو رصد حقوق الإنسان في أوكرانيا أمر غير كاف. وقد شعرنا بالتفاؤل عندما أدرج الأمين العام أنطونيو غوتيريش مسألة تسوية النزاع الروسي – الأوكراني في سلّم أولوياته لعام ٢٠١٨. وللأسف، لم يُحرَز تقدّم يُذكر، ومع ذلك يتعيّن إحراز هذا التقدّم. يجب إحراز هذا التقدم من أجل ريشات أميتوف وفولوديمير راياك ويوري بوبرافكو – والآلاف المؤلفة من الضحايا الآخرين لهذه الحرب القاسية البشعة والتي لا لزوم لها على الإطلاق، وكذلك من أجل المدنيين والجنود والأسر، من أجل أولئك الذين لم يعودوا قط وأولئك الذين يقضون ليالي السُّهاد بُكاءً عليهم، ولأجل العالم وسلام البشرية وكرامتها.

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس أوكرانيا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب السيد بيترو بوروشينكو، رئيس أوكرانيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

البند ٦٧ من جدول الأعمال

الحالة في الأراضي المحتلة مؤقتاً من أوكرانيا

السيدة يول (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلّم باسم بلدان الشمال الأوروبي – آيسلندا والدانمرك والسويد وفنلندا، وبلدي النرويج.

لقد انقضت خمس سنوات منذ بدأ الاتحاد الروسي في انتهاك القانون الدولي في أوكرانيا. إن انتهاك سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية قد بدأ بالاحتلال والضم غير القانونيين للقرم وسيفاستوبول، تلا ذلك زعزعة الاستقرار في شرق أوكرانيا، الأمر الذي أدى إلى إعلان الاستقلال غير القانوني لما يسمى بجمهوريات الشعب.

وقد وسّعت روسيا ضمّها غير القانوني للقرم بعسكرة شبه الجزيرة وبناء جسر مضيق كيرتش وفرض السيطرة بصورة انفرادية وتدريجية على المضيق. وصعّدت روسيا التوتر في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ باستخدام القوة ضد السفن الأوكرانية. وندعو إلى الإفراج الفوري عن السفن وأفراد طواقمها الـ ٢٤ الذين احتُجزوا في روسيا، وكذلك الاستعادة الدائمة لحرية الوصول إلى الموانئ الأوكرانية في بحر أزوف. ونشدد على أن هذه الانتهاكات للقانون الدولي، ولميثاق الأمم المتحدة، ولوثيقة هلسنكي الختامية وميثاق باريس ليست شأناً ثنائياً أو أوروبياً، بل شأناً عالمياً. ولذلك فإننا نرحب بهذه المناقشة في الجمعية العامة.

ونشعر بالقلق إزاء تدهور حالة حقوق الإنسان في القرم، بما في ذلك الضغط على المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والأقليات واحتجازهم وتوجيه التهم المريبة إليهم، ولا سيما تتار القرم. وندعو إلى إطلاق سراح جميع السجناء السياسيين المحتجزين في شبه جزيرة القرم وروسيا. كما نحثّ جميع الأطراف على الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بحقوق الإنسان ومنح هيئات الرصد الدولية إمكانية الوصول بشكل كامل إلى جميع أنحاء أراضي أوكرانيا المعترف بها دولياً، وفقاً لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

لقد نجم عن النزاع في شرق أوكرانيا وفاة ما يقدر بنحو ١٣ ٠٠٠ شخص وتشريد الملايين. ومما يؤسف له عدم إحراز التقدم بشأن تنفيذ اتفاقات مينسك. ولم يتم احترام وقف إطلاق النار الذي التزمت به الأطراف سوى بضعة أيام منذ توقيع الاتفاقات في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥. وكان عقد الانتخابات في ما يسمى جمهورية الشعب في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي يشكل انتهاكاً آخر لاتفاقات مينسك. وندعو روسيا إلى وقف تأجيج النزاع من خلال توفير الدعم المالي والعسكري للتشكيلات المسلحة وسحب معداتها العسكرية وأفرادها من المناطق غير الخاضعة لسيطرة الحكومة.

ومرة أخرى، نحض جميع الأطراف على الوفاء بالتزاماتها.

إن الحالة الإنسانية مزرية بسبب القصف وزرع الألغام والمرافق المعطلة والظروف المؤسفة عند نقاط العبور على خط التماس. ونذكر الأطراف بمسؤولياتها عن حماية السكان المدنيين. كما نحضها على إتاحة وصول الجهات الفاعلة الإنسانية دون عوائق وفقا للقانون الدولي الإنساني. إن النزاع الذي طال أمده قد أدى إلى تفاقم الاحتياجات الإنسانية للسكان. وندعو الجهات المانحة إلى المساهمة في خطة الاستجابة الإنسانية التي تعاني من نقص في التمويل. وعلاوة على ذلك، فإن جميع المواطنين الأوكرانيين، بمن فيهم أولئك الذين يعيشون في المناطق غير الخاضعة لسيطرة الحكومة، والأشخاص المشردين داخليا ينبغي أن يحصلوا على الاستحقاقات الاجتماعية والمعاشات التقاعدية المستحقة لهم بغض النظر عن مكان إقامتهم.

تضطلع بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بعمل قيم فيما يتعلق بالإبلاغ عن وقف إطلاق النار المحدود والإشراف عليه، مما يتيح إصلاح المرافق. ومع ذلك، كثيرا ما يواجه مراقبو البعثة قيودا وتهديدات وتخويف، معظمها في المناطق غير الخاضعة لسيطرة الحكومة. وهذا أمر غير مقبول، إلى جانب الهجمات على معدات البعثة. ونحض جميع الأطراف على كفالة أمن البعثة وقدرتها على الوفاء بولايتها، التي تشمل إقليم أوكرانيا بأكمله، بما في ذلك شبه جزيرة القرم.

تولى رئاسة الجلسة نائب الرئيسة، السيد أروتشا رويث (بنما).

وبلدان الشمال الأوروبي على اقتناع بأن النظام العالمي القائم على القواعد أمر أساسي لتحقيق أمننا المشترك. وندعو أعضاء المجتمع الدولي إلى اعتماد سياسات عدم الاعتراف تمشيا مع القرار ٢٦٢/٦٨. ونحض الاتحاد الروسي على الامتثال للقانون الدولي والكف عن انتهاكاته المستمرة لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا. كما ندعو الأمين العام والأمم المتحدة بأسرها إلى تقييم ما يمكن بذله من جهود إضافية من أجل استعادة الأمن واحترام سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد فال دي ألميدا (الاتحاد الأوروبي) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء الثمانية والعشرين. وتؤيد هذا البيان البلدان

المرشحة للانضمام إليه، وهي: جمهورية مقدونيا الشمالية، والجبل الأسود، وألبانيا، وكذلك جمهورية مولدوفا، وجورجيا.

يذكر الاتحاد الأوروبي بدعمه الثابت لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية ووحدتها واستقلالها ضمن حدودها المعترف بها دوليا. وتمشيا مع القرار ٢٦٢/٦٨، لا يعترف الاتحاد الأوروبي بالضم غير القانوني لشبه جزيرة القرم من جانب روسيا، ولا يزال يدينه، فهو لا يزال يشكل انتهاكا واضحا لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية، وتحديا مباشرا للأمن الدولي بما له من انعكاسات خطيرة على النظام القانوني الدولي الذي يحمي وحدة جميع الدول وسيادتها. ونؤكد من جديد إدانتنا لهذا الانتهاك للقانون الدولي ولا نزال ملتزمين بالتنفيذ الكامل لسياسة عدم الاعتراف، بما في ذلك عن طريق التدابير التقييدية. وندعو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مرة أخرى إلى النظر في اتخاذ تدابير مماثلة لعدم الاعتراف تمشيا مع القرار ٢٦٢/٦٨.

ويعرب الاتحاد الأوروبي عن قلقه إزاء استمرار عسكرة شبه جزيرة القرم والبحر الأسود وبحر أزوف. لقد تدهورت حالة حقوق الإنسان بشدة في شبه جزيرة القرم منذ ضمها من جانب الاتحاد الروسي. ويواجه سكان شبه الجزيرة قيودا منهجية مفروضة على الحريات الأساسية مثل حرية التعبير أو الدين أو المعتقد وحرية تكوين الجمعيات والحق في التجمع السلمي. وما برحت حقوق تتار القرم تنتهك بشكل خطير من خلال إغلاق المنافذ الإعلامية لتتار القرم، وحظر أنشطة مجلس تتار القرم وهيئة الحكم الذاتي الخاصة بهم، واضطهاد قادتهم وأعضاء طائفتهم. وفي استمرار لانتهاك القانون الدولي الإنساني، تم تجنيد مئات الرجال من شبه جزيرة القرم بشكل إلزامي في القوات المسلحة الروسية. ويجب ضمان إمكانية حفاظ تتار القرم والأوكرانيين وجميع الطوائف العرقية والدينية في شبه الجزيرة على ثقافتهم وتقاليدهم ونظامهم التعليمي وهويتهم وتطويرها.

ويدعو الاتحاد الأوروبي إلى الامتثال الكامل للمعايير الدولية لحقوق الإنسان في شبه الجزيرة. وينبغي إجراء تحقيقات كاملة في جميع القضايا المعلقة لانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، مثل حالات الاختفاء القسري، والتعذيب، والقتل. ويدعو الاتحاد الأوروبي إلى الإفراج عن ما يقرب من ٧٠ سجينا سياسيا محتجزين في شبه جزيرة القرم وروسيا، ولا سيما بافلو هريب وإيدم بكيروف، اللذين يحتاجان إلى مساعدة طبية عاجلة. ويؤيد الاتحاد الأوروبي تماما عمل وتقارير بعثة رصد حقوق الإنسان في أوكرانيا التابعة لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ويشدد على أنه ينبغي منح جميع المراقبين الدوليين لحقوق الإنسان وآليات الرصد الدولية إمكانية الوصول الحر والكامل وغير المقيد إلى جميع أراضي أوكرانيا السيادية، بما في ذلك شبه جزيرة القرم، على النحو المنصوص عليه في القرارات ٢٠٥/٧١، و ١٩٠/٧٢، و ٢٦٣/٧٣ بشأن حالة حقوق الإنسان في جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول، بأوكرانيا.

ويدعو الاتحاد الأوروبي إلى التنفيذ الكامل لهذه القرارات، بما في ذلك التزامات الاتحاد الروسي بموجب القانون الدولي الإنساني المنطبق. كما يدعو الاتحاد الأوروبي إلى الامتثال الكامل والفوري للأمر الصادر عن محكمة العدل الدولية في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٧ في القضية المتعلقة بالاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.

ولا تزال الحالة في بحر أزوف في صدارة جدول أعمالنا. وقد أعرب الاتحاد الأوروبي عن قلقه البالغ إزاء الزيادة الخطيرة في التوترات في بحر أزوف ومضيق كيرش، وانتهاكات روسيا للقانون الدولي، التي أدت إلى استيلاء روسيا على سفن أوكرانية وأفراد أطقمها، وإطلاق النار عليهم، مما أسفر عن جرح العديد من الجنود الأوكرانيين. ما من مبرر لاستخدام القوة العسكرية من جانب روسيا. كما أن الأعمال العدوانية التي ترتكبها روسيا تؤثر على الحالة الأمنية في جميع أنحاء منطقة البحر الأسود. ويطالب الاتحاد الأوروبي بالإفراج الفوري وغير المشروط عن

جميع الجنود الأوكرانيين المحتجزين، فضلا عن عودة السفن التي تم الاستيلاء عليها. كما يتوقع الاتحاد الأوروبي أن تكفل روسيا حرية المرور دون عائق عبر مضيق كيرش من بحر أزوف وإليه، وفقا للقانون الدولي.

وسنواصل متابعة الحالة عن كثب، ونحن عازمون على العمل على نحو مناسب بالتنسيق الوثيق مع شركائنا الدوليين. والأعمال التحضيرية جارية لتعزيز دعمنا للمناطق المتضررة في أوكرانيا.

لا يزال الاتحاد الأوروبي ثابتا في دعوته جميع الأطراف إلى التنفيذ السريع والكامل لاتفاقات مينسك والوفاء بالتزاماتها بالكامل بغية إيجاد حل سياسي دائم للنزاع وفقا لمبادئ والتزامات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وندعو روسيا إلى الاضطلاع الكامل بمسؤوليتها في ذلك الصدد واستخدام تأثيرها الكبير على التشكيلات المسلحة التي تؤيدها للوفاء بالتزامات مينسك بالكامل. ويجب استعادة الاحترام لتلك المبادئ والالتزامات.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي تأييدا تاما الجهود التي تبذلها صيغة نورماندي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وفريق الاتصال الثلاثي. وهناك حاجة ماسة إلى وقف مستدام لإطلاق النار. وللأسف، لا تزال الحالة الأمنية شديدة التقلب. ولم يتحقق وقف حقيقي لإطلاق النار حتى الآن. وينبغي للأطراف سحب الأسلحة الثقيلة وفض الاشتباك وإزالة الألغام بصورة شاملة. وفي انتهاك لالتزاماتها، تواصل الأطراف إطلاق النار وتعزيز مواقعها العسكرية على طول خط التماس داخل مناطق فض الاشتباك، وهو ما ندينه.

وندعو روسيا إلى الكف فورا عن تأجيج النزاع بتوفير الدعم المالي والعسكري للتشكيلات المسلحة. وما زلنا نشعر بقلق عميق إزاء المعلومات عن وجود معدات عسكرية وعسكريين من روسيا في المناطق التي لا تخضع لسيطرة حكومة أوكرانيا. ويدين الاتحاد الأوروبي استمرار تدهور حالة حقوق الإنسان في المناطق غير الخاضعة لسيطرة الحكومة، بما في ذلك في منطقتي دونيتسك ولوهانسك.

ويرتبط استمرار الجزاءات الاقتصادية التي يفرضها الاتحاد الأوروبي على روسيا بالتنفيذ الكامل لاتفاقات مينسك.

وندين بشدة استمرار التهديدات والقيود المفروضة على بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والتي تحدث غالبا في مناطق لا تخضع لسيطرة حكومة أوكرانيا حاليا. ويعرقل ذلك تنفيذ ولايتها. ويجب أن تتمتع البعثة بإمكانية الوصول بشكل آمن ومأمون ومن دون شرط أو عوائق إلى جميع أنحاء أوكرانيا. ويشمل ذلك شبه جزيرة القرم والشريط الساحلي في شرق ماريوبول وعلى طول الحدود الدولية بين أوكرانيا وروسيا، وهي مناطق تُمنع البعثة بشكل منهجي من الوصول إليها. ونعرب عن قلقنا من أن القدرة على استهداف معدات البعثة دون عواقب وخيمة تسهم في تهيئة مناخ من الإفلات من العقاب، مما يؤثر سلبا على فعالية بعثة الرصد الخاصة وسلامة وأمن موظفيها ومعداتها. ويجب محاسبة المسؤولين عن أي تدمير أو إتلاف متعمد أو فقدان للطائرات المسيرة من دون طيار التابعة للبعثة وغيرها من المعدات.

إن المدنيين هم الذين يدفعون الثمن حينما لا تلتزم الأطراف بوقف إطلاق النار وحينما لا تسحب أسلحتها الثقيلة ولا تقوم بإزالة الألغام، بل تقوم عوضا عن ذلك بزرع ألغام جديدة. ومما يثير بالغ القلق أن حرية تنقل المدنيين لا تزال مقيدة تقييدا شديدا في جميع أنحاء شرق أوكرانيا، حيث أن عدد نقاط التفتيش المفتوحة للدخول والخروج لا يتجاوز خمسة. ويعاني المدنيون في ظل ظروف جوية قاسية حيث ينتظرون لساعات لعبور نقاط التفتيش تلك لتلبية احتياجاتهم الإنسانية الأساسية، مثل رؤية أفراد الأسرة والحصول على الدواء والغذاء. وفي بعض الأحيان، يموت الناس أثناء الانتظار. إن تقديم المساعدة الإنسانية إلى جميع من هم في حاجة إليها أمر بالغ الأهمية، وندعو الأطراف

إلى ضمان وصول الجهات الفاعلة العاملة في تقديم المساعدات الإنسانية دون عوائق وباستمرار.

وبعد خمس سنوات من النزاع، يؤثر تدهور الحالة الأمنية في شرق أوكرانيا بشكل متزايد على السكان المدنيين، ولا سيما الفئات الأكثر ضعفا الذين يعيشون في المناطق غير الخاضعة لسيطرة الحكومة وعلى جانبي خط التماس، حيث يتعرض الناس للتهديد المستمر بالقصف. ونتشاطر القلق الشديد حيال معاناتهم. فالاحتياجات الإنسانية في تلك المناطق قد زادت نتيجة للنزاع الذي طال أمده. ويجب دفع استحقاقات اجتماعية ومعاشات تقاعدية كافية لجميع الأشخاص المشردين داخليا، بغض النظر عن مكان إقامتهم، ووفقا للدستور الأوكراني. وثمة أهمية أساسية لحماية إمدادات المياه والطاقة والمرافق الأخرى عبر خط التماس والتخفيف من المخاطر البيئية لتفادي تفاقم الحالة.

في الختام، أود أن أذكر بعض الإحصاءات. تعتقد الأمم المتحدة أن ٥,٢ ملايين أوكراني ما زالوا معرضين لعواقب هذه الأزمة التي طال أمدها، بشكل مباشر أو غير مباشر. وخطة الأمم المتحدة المتعددة السنوات للاستجابة الإنسانية للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠ بحاجة إلى تمويل من المانحين. ووفقا لخطة الاستجابة، فإن ثمة حاجة إلى ١٦٢ مليون دولار لتوفير المساعدة الإنسانية والحماية للفئات الضعيفة من الرجال والنساء والأطفال البالغ عددهم ٢,٣ مليون نسمة في أوكرانيا. ونشير إلى أنه لم يتم تمويل خطة الاستجابة لعام ٢٠١٨- التي استهدفت جمع ١٨٧ مليون دولار - إلا بنسبة ٣٧ في المائة تقريبا. وانخفاض مستوى التمويل الإنساني يحد بشكل سريع من القدرة على إيصال المساعدات الإنسانية. وإلى جانب القيود المفروضة على وصول المساعدات الإنسانية إلى المناطق المتضررة، قد يؤدي ذلك إلى تدهور مستوى معيشة أشد الأشخاص تضررا وإيجاد احتياجات إنسانية جديدة.

إن الاتحاد الأوروبي، ودوله الأعضاء البالغة ٢٨ دولة، هو أكبر الجهات المانحة للمعونة الإنسانية والمساعدة للإنعاش المبكر والمساعدة الإنمائية إلى أوكرانيا، حيث قدم أكثر من ٦٨١ يورو منذ بداية النزاع - أي ما يقرب من نصف المعونة الإنسانية. ونؤكد اليوم تعهدنا ببذل قصارى جهدنا في هذا المجال للحد من معاناة السكان الأوكرانيين.

السيد سيتشوكي (بولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أولا أن أقول إن بولندا تفخر بتأييد البيان الذي أدلى به للتو ممثل الاتحاد الأوروبي.

قبل خمس سنوات بالتحديد، في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٤، قُتل عشرات المتظاهرين بالرصاص في شوارع كييف مما يجعل من ذلك اليوم الأكثر دموية في ثورة الكرامة الأوكرانية. وتمثل هذه الذكرى السنوية أيضا انتهاكا صارخا لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية من خلال الأعمال العدوانية التي يرتكبها الاتحاد الروسي، بدءا بالضم غير الشرعي لجمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول، وهو ما لم ولن نعترف به.

لا يزال السلوك العدواني لروسيا مستمرا، فقد أزهق ذلك السلوك بالفعل أكثر من ١٠ ٠٠٠ روح بشرية وأدى إلى تشريد ١,٦ مليون شخص قسرا من دونباس. ووفقا لإحصاءات الأمم المتحدة، يتأثر ٥,٢ مليون شخص أوكراني بشكل مباشر أو غير مباشر بالنزاع.

فيما يتعلق بأوكرانيا، شهدنا حالات كثيرة جدا من تجاهل روسيا المؤسف للمبادئ الأساسية المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. ولا تزال الحالة في شرقي أوكرانيا متقلبة للغاية وما انفكت تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. وعلى الرغم من التزام أوكرانيا مجددا بوقف الأعمال العدائية عشية عطلة فصل الشتاء، فقد عادت انتهاكات وقف إطلاق النار إلى المستويات السابقة. وتدل هذه التطورات على نية روسيا الثابتة في استخدام القوة العسكرية لتحقيق أهدافها السياسية. وما هو أكثر من ذلك أن روسيا لم تتخذ أي خطوات لتخفيف حدة التوتر بعد ما يسمي بالانتخابات التي جرت في الأجزاء التي

تسيطر عليها روسيا في دونباس، والتي شكلت انتهاكا جسيما لاتفاقات مينسك. ونتيجة لذلك، ما برحت الحالة الأمنية في المنطقة تتدهور باستمرار.

إن استمرار عسكرة بحر آزوف يجسد سلوكا غير مقبول يتحدى النظام الدولي. وفي هذا الصدد، اسمحوا لي أن اذكر بأن روسيا لجأت في تشرين الثاني/نوفمبر إلى استخدام القوة العسكرية بصورة غير مبررة ضد السفن الأوكرانية، واحتجزت أفرادا من البحرية واستولت عمليا بصورة انفرادية على مضيق كيرش في انتهاك صارخ لالتزامات روسيا الدولية. منذ ذلك الحين لا تزال روسيا تتجاهل الدعوات الدولية للإفراج عن ٢٤ أسيرا من أسرى الحرب الأوكرانيين. وفيما يتعلق بمضيق كيرش، لا بد لي من أن أكرر أن البناء غير القانوني لجسر كيرش المصحوب بعرقلة روسيا لمرور السفن، بما فيها تلك المتجهة إلى الموانئ الأوكرانية في بحر آزوف ومنها، قد ألحقت بالمنطقة بالفعل أضرارا اجتماعية واقتصادية كبيرة.

اسمحوا لي أيضا أن أتطرق بإيجاز إلى الحالة الإنسانية وحقوق الإنسان في أوكرانيا. تتفاقم الأزمة الإنسانية الهائلة بفعل أحوال طقس الشتاء القاسي، وتزايد وجود ألغام وذخائر غير منفجرة، وفرض قيود قاسية تؤثر على حرية تنقل المدنيين الذين ينتظرون ساعات في طوابير طويلة عند نقاط التفتيش على طول خط الاتصال لتلبية احتياجاتهم الأساسية، من قبيل مشاهدة أفراد الأسرة أو الحصول على الدواء والغذاء. وفي الوقت نفسه، يواصل المسلحون المدعومون من روسيا منع وصول المنظمات الإنسانية الدولية إلى المنطقة، ويرفضون إدخال تحسينات أساسية على مرافق العبور الخاضعة لسيطرتهم. ونتيجة لذلك، زاد عدد الوفيات بين المدنيين ثلاثة أضعاف نتيجة أسباب طبيعية عند نقاط التفتيش مقارنة بالعام الماضي، كما أفادت بذلك بعثة الرصد الخاصة الموفدة إلى أوكرانيا التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وما زلنا نشعر بقلق بالغ إزاء الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان في شبه جزيرة القرم التي جرى ضمها بصورة غير قانونية، بما في ذلك فرض قيود غير مبررة على حريات الرأي والتعبير والتنقل، وعلى حقوق الملكية. ومما يثير جزعنا أيضا السياسة القمعية التي تنتهجها الإدارة الروسية المحتلة تجاه تتار القرم والأوكرانيين الأصليين. وفضلا عن ذلك، لا يمكننا أن نغض النظر عن الاعتقالات التعسفية العديدة والتوقيفات الوقائية وغيرها من أشكال الانتهاكات ضد الأشخاص المحتجزين في الأراضي الأوكرانية الخاضعة للسيطرة الروسية. وفي هذا السياق، يجدر التذكير بأنه في عام ٢٠١٨ كرّم وزير الخارجية البولندي السيد أولي سنسوف، المدير السينمائي الأوكراني بمنحه جائزة الدفاع عن الكرامة الإنسانية، وذلك لأن السيد سنسوف أضرب عن الطعام لمدة ١٤٥ يوما احتجاجا على سجن السجناء السياسيين الأوكرانيين في روسيا التي ضمت شبه جزيرة القرم بشكل غير قانوني. وأغتنم هذه الفرصة لأحث مرة أخرى سلطات الاتحاد الروسي على الإفراج عن السيد سنسوف والمواطنين الأوكرانيين الآخرين المسجونين لأسباب سياسية.

أود أيضا أن اشدد في هذه المناسبة على أن الوجود الدولي في الميدان، سواء أكان في شكل بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، أو بعثة الأمم المتحدة لرصد حقوق الإنسان في أوكرانيا، لا يزال يواجه قيودا كبيرة على حرية الحركة في جميع أنحاء أوكرانيا. وهذا ما يؤكد تجاهل موسكو لولاية المجلس وسلامة وأمن المراقبين المدنيين غير المسلحين.

بالنظر للمأزق الذي تشهده المفاوضات السياسية والمعاناة الطويلة للأوكرانيين، نسأل أنفسنا عما يمكننا فعله لإنهاء هذا الصراع. أرى هنا من الحري اتباع نهج ذي شقين. أولا، والأهم من ذلك، يجب على روسيا أن تمتثل لاتفاقات مينسك، وبالتالي تسحب تشكيلاتها ومنظومات أسلحتها من الأراضي الأوكرانية ذات السيادة. وثانيا، ينبغي للأمم المتحدة، في الوقت نفسه،

ألا تكف عن البحث عن أفكار جديدة يمكن أن تكسر طوق الجمود السياسي وتوفر آفاقا جديدة من أجل تحسين فوري في الحالة على أرض الواقع. ومن بين هذه الأفكار نشر بعثة حفظ سلام للأمم المتحدة ذات ولاية كاملة في أوكرانيا. ونفهم أن هناك آراء متباينة بشأن معايير هذه البعثة، ولكن بوسع الأمم المتحدة على أضعف الإيمان أن تشرع في العملية بإيفاد بعثة لتقصي الحقائق إلى أوكرانيا. وبولندا، بوصفها عضوا منتخبا في مجلس الأمن، مستعدة للتيسير لذلك المسعى.

أود أن اختتم بياني بالتأكيد مجددا على أن حصيلة الوفيات الناجمة عن ثورة الكرامة قبل خمس سنوات تجاوزت ١٠٠ شخص من المشاركين في احتجاجات الميدان الأوروبي، وكانت تضحية قدمها شعب أوكرانيا من أجل التجديد، والحياة الكريمة، والتطلعات المؤيدة للديمقراطية. ويمكنني أن أؤكد للجميع أن بولندا ستواصل دعم جارتنا لجعل تلك التطلعات حقيقة واقعة.

السيد أوبو (إستونيا) (*تكلم بالإنكليزية*): بادئ ذي بدء، تؤيد إستونيا البيان الذي ألقاه المراقب عن الاتحاد الأوروبي. وأود الآن أن أدلي ببعض الملاحظات الإضافية بصفتي الوطنية.

بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة للعدوان العسكري الروسي على أوكرانيا الذي يصادف اليوم، تجدد إستونيا دعمها القوي لسيادة أوكرانيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها ومياهها الإقليمية المعترف بها دوليا. إن جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي، ومدينة سيفاستوبول وبعض الأقاليم في منطقتي دونيتسك ولوهانسك، ستظل، أجزاء من أوكرانيا. ونحث الاتحاد الروسي على وقف عدوانه واحتلاله غير الشرعي لأراضي أوكرانيا من دون تأخير.

إن احترام السلامة الإقليمية وحظر استخدام القوة مبدآن أساسيان في القانون الدولي. وهذان المبدآن منصوص عليهما بوضوح في ميثاق الأمم المتحدة وفي وثيقة هلسنكي الختامية. واتفق على أنه لا يمكن لأي بلد أن يغير حدود بلد آخر بالقوة. إن روسيا بممارستها الفصل القسري للأراضي التابعة لأوكرانيا وغزوها، ومنع أوكرانيا من ممارسة سيادتها داخل حدودها، إنما تنتهك القانون الدولي. إن هذه الأعمال لا تتعدى بشكل خطير على حق أوكرانيا في اختيار مسارها بحرية فحسب، بل إنها أيضا تشكل تهديدا للمجتمع الدولي بأسره بالمجازفة بإعادتنا إلى عالم الفوضى. ويجب على المجتمع الدولي أن يهب في مواجهة هذه الأعمال غير المشروعة والعدوانية، وأن يواصل الضغط على روسيا حتى تحترم القانون الدولي وسيادة أوكرانيا.

لن تعترف إستونيا أبدا بالضم غير المشروع لشبه جزيرة القرم من جانب الاتحاد الروسي. ولا تزال إستونيا ملتزمة بالتنفيذ الكامل لسياستها المتعلقة بعدم الاعتراف بذلك الضم، ودعم تطبيق التدابير التقييدية والجزاءات المفروضة على روسيا إلى أن تنفذ اتفاقات مينسك تنفيذا كاملا، وإلى أن تتم استعادة السلامة الإقليمية لأوكرانيا.

نشعر بقلق عميق لأن استمرار تجاهل روسيا العام الماضي سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية قد امتد إلى بحر آزوف.

وتدين إستونيا بشدة استخدام روسيا القوة العسكرية غير المبرر والاستيلاء غير المشروع على سفن البحرية الأوكرانية وأفراد طواقمها، وهو ما جرى في المياه الدولية. وينبغي الإفراج فورا عن الجنود الأوكرانيين واستعادة حرية الملاحة في مضيق كيرش وبحر آزوف، وفقا للقانون الدولي، ولا سيما اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. علاوة على ذلك، فإننا نشعر بالقلق إزاء استمرار روسيا أخذ الخطوات الرامية إلى عسكرة شبه جزيرة القرم، بما في ذلك الصناعة والنقل فيها. إن المناورات العسكرية الواسعة النطاق في البحر الأسود وتزايد ترسانة الأسلحة أمران مقلقان جدا ويتعين إدانتهما.

ويساورنا أيضا قلق بالغ إزاء الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي يرتكبها الاتحاد الروسي في القرم التي تم ضمها بصورة غير قانونية. نحن نوجه نداء عاجلا من أجل وضع حد

لاضطهاد الأفراد، بما في ذلك تتار القرم والنشطاء المؤيدون لأوكرانيا والصحفيون الذين ينتقدون السلطات الروسية، والإفراج الفوري عن جميع السجناء السياسيين المحتجزين بصورة غير قانونية من قبل السلطات الروسية. تدين إستونيا جميع محاولات الاتحاد الروسي لتقنين أو تطبيع ضمه للقرم، بما في ذلك الفرض التلقائي للجنسية الروسية والحملات الانتخابية غير المشروعة.

كما أننا لا نزال نشعر بالقلق العميق إزاء تدهور الحالة الإنسانية في شرقي أوكرانيا ومحنة الشعب الأوكراني. فلا يزال هناك ٣,٤ ملايين سوري بحاجة إلى المساعدة الإنسانية. وتقدم إستونيا المساعدة الإنسانية بنشاط إلى أوكرانيا. بالإضافة إلى ذلك، قررنا التبرع للصندوق القطري المشترك لأوكرانيا الذي أنشئ حديثا، مما يجعل من الممكن تلبية الاحتياجات الإنسانية للشعب الأوكراني بصورة أنجع وأكثر كفاءة.

لقد انقضت خمس سنوات، وليست هناك على ما يبدو أي بوادر لانحسار النزاع العسكري في شرقي أوكرانيا. فقد قُتل ثلاثة عشر ألف شخص، وتقع إصابات جديدة كل يوم. وتظل إستونيا ثابتة في دعمها لشعب أوكرانيا. وينبغي للاتحاد الروسي أن يبدأ بالوفاء بالتزامات مينسك، ووقف القتال وسحب تشكيلاتها المسلحة ومعداتها العسكرية من شرقي أوكرانيا، فضلا عن كفالة سلامة الوصول غير المقيد للآليات الدولية لرصد حقوق الإنسان إلى القرم ومدينة سيفاستوبول وكامل إقليم دونباس.

السيد دوكلوس (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): إننا ممتنون لعقد هذه الجلسة، التي تذكرنا بأن العلاقات الدولية لا بد أن تستند إلى احترام القانون الدولي والاتفاقات الدولية. ويجدد بلدي التزامه باحترام السلامة الإقليمية للدول، وحظر استخدام القوة أو التهديد باستخدامها. ونود أن نؤكد من جديد على وجه الخصوص التزامنا القوي بسيادة أوكرانيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية، تماشيا مع مقاصد ميثاق الأمم المتحدة وأغراضه وقرار الأمم المتحدة ٢٦٢/٦٨. وفي هذا الصدد، نشدد أيضا على أهمية تنفيذ مذكرة الضمانات الأمنية المتعلقة بانضمام أوكرانيا إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، الموقعة في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، مما أعطى تأكيدات فيما يتعلق بسلامة أوكرانيا الإقليمية في عملية انضمامها إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وفي ظل هذه الخلفية، نود أن نكرر الإعراب عن القلق إزاء النزاع الدائر في شرقي أوكرانيا، وما له من آثار خطيرة على إدارة البلد وتنميته، فضلا عن الأثر المدمر على السكان المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال وكبار السن.

وترى بيرو أن اتفاقات مينسك هي الأساس القانوني للتوصل إلى حل سياسي لإنهاء النزاع. ونكرر تأكيد دعمنا لمجموعة التدابير التي أقرها مجلس الأمن قبل أكثر من ثلاث سنوات وندعو إلى تنفيذها بالكامل. ونرحب أيضا بالجهود التي تبذلها البلدان في إطار صيغة النورماندي، وفريق الاتصال الثلاثي من أجل تيسير الحوار بين الطرفين والإسهام في استعادة السلام في أوكرانيا، وتحقيق الاستقرار الإقليمي.

ولذلك، فإننا نعتبر أن من الضروري الامتثال لوقف إطلاق النار المتفق عليه من جانب الطرفين، وكذلك فيما يتعلق بسحب المدفعية الثقيلة المتمركزة بالقرب من المناطق المأهولة بالسكان. وعلى الرغم من اتفاقات وقف إطلاق النار، وعلى مدى فترة النزاع الممتدة خمس سنوات، فقد أكثر من ٣٠٠ ٣ مدني أرواحهم وأصيب أكثر من ٠٠٠ ٩ شخص بجراح. ومن المثير للقلق أن بعثة الرصد الخاصة المعنية بأوكرانيا التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا قد سجلت، خلال الشهر الماضي لوحده، أكثر من ٠٠٠ ١٦ انتهاك لوقف إطلاق النار – والكثير منها باستخدام أسلحة كان ينبغي إزالتها، وهي محرمة بموجب القانون الدولي، مثل الألغام المضادة للأفراد.

كما نؤكد من جديد الحاجة إلى كفالة وصول المساعدة الإنسانية دون عوائق وتحت إشراف دولي. فهناك أكثر من ٤,٣ ملايين شخص بحاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية. وفي ذلك الصدد، تشيد بيرو بعمل المجتمع الدولي بشكل عام والأمم المتحدة بوجه خاص، في دعم الجهود التي تبذلها السلطات الأوكرانية للتخفيف من معاناة المدنيين المتضررين من النزاع، ولا سيما الذين يعيشون على جانبي خط التماس.

وأخيرا، لئن كنا نكرر التأكيد على أهمية تنفيذ الالتزامات الدولية القائمة، فإننا نشدد أيضا على الحاجة إلى استعادة الحكومة الأوكرانية لسيطرتها على كامل أراضيها، وبالتالي استعادة الروابط الاجتماعية والاقتصادية الأساسية التي تكفل رفاه شعبها.

السيدة بليبيت (ليتوانيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أولا وقبل كل شيء، أود أن أرحب بحضور الرئيس بوروشينكو في هذه المناقشة.

يؤيد وفد بلدي البيان الذي أُدلي به في وقت سابق بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. ونود الآن التأكيد على النقاط التالية بصفتنا الوطنية.

ومن المهم من الناحية الرمزية أن نعقد هذه الجلسة المهمة للجمعية العامة بشأن الحالة في الأراضي المحتلة مؤقتا من أوكرانيا في اليوم الذي نُحيي فيه الذكرى السنوية الخامسة للأحداث القوية لكنها مأساوية التي وقعت في الميدان. أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد ببطولة الأوكرانيين وإخلاصهم في الدفاع عن الحرية والديمقراطية.

في مثل هذا اليوم قبل خمس سنوات، ظهرمن يسمون بالرجال الخضر في شبه جزيرة القرم، الأمر الذي أدى إلى احتلال الجزيرة وضمها والمحاولات الرامية إلى القيام بالشيء نفسه في وقت لاحق في منطقتي دونيتسك ولوهانسك. وللأسف، بعد خمس سنوات، فإن الحالة في الأراضي المحتلة مؤقتا من أوكرانيا لا تزال صعبة، والنزاع الأشد فتكا في الأراضي الأوروبية في الآونة الأخيرة لا يزال مستمرا.

إن احترام القانون الدولي من جانب جميع البلدان أمر حيوي لصون السلم والأمن الدوليين. ومن المؤسف أن السنوات الخمس الماضية من النزاع في أوكرانيا تمثل تاريخا من الإهمال الصارخ لأحكام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. ويقوّض ضم القرم أساس النظام القانوني الدولي ويهدد السلم والأمن الدوليين ككل. وحتى أكون واضحا، لا يمكن الاستهانة بدور روسيا وانتهاكاتها المستمرة لاستقرار أوكرانيا وسلامة أراضيها. إن النزاع في أوكرانيا أشعلته موسكو – وتقوم حاليا بتدبيره وتمويله ودعمه.

وعليه، تملك روسيا مفتاح تسوية الحالة في أوكرانيا.

وأود الآن أن أنتقل إلى بعض الخطوات التي تكتسي أهمية بالغة لتسوية الحالة في أوكرانيا. إن التنفيذ الكامل والسريع لاتفاقات مينسك من جانب جميع الأطراف شرطا مسبقا أساسيا للتوصل إلى حل دائم لهذا النزاع الفتاك. وفي ذلك الصدد، فإننا ندعو روسيا بصفة خاصة إلى التوقف عن تقديم دعمها المالي والعسكري للمنطقتين الانفصاليتين لوهانسك ودونيتسك وممارسة نفوذها وسلطتها للتأكد من وفاء المنطقتين بالتزامات مينسك بالكامل.

ونعرب عن دعمنا الكامل لأنشطة بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وفي الوقت نفسه، يؤسفنا أن نشهد تعرضها للتهديدات بشكل متزايد وحرمانها من الوصول إلى بعض المناطق في الأراضي المحتلة مؤقتا من أوكرانيا. ولذلك، فإننا ندعو جميع الأطراف إلى كفالة الوصول الآمن وغير المشروط للمراقبين الدوليين من بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى جميع المناطق المدرجة في ولاية البعثة.

وندين بشدة الزيادة المؤخرة في حدة التوتر في بحر أزوف ومضيق كيرتش وانتهاك روسيا للقانون الدولي. ونطالب بالإفراج الفوري عن أفراد القوات المسلحة الأوكرانية وإعادة السفن التي جرى الاستيلاء عليها بصورة غير قانونية. وفي ذلك الصدد، ندعو أيضا إلى الإفراج الفوري عن السجناء السياسيين الذين يبلغ عددهم ٧٠ سجينا تقريبا والمحتجزين في شبه جزيرة القرم وروسيا، ولا سيما بافلو هريب وإيدم بكيروف، فكلاهما في حاجة إلى مساعدة طبية عاجلة.

وتوفر مختلف التقارير الدليل على السياسة القمعية الممنهجة والمكثفة ضد المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والمجتمع المدني في شبه جزيرة القرم. هذا علاوة على أن النظام القضائي يستخدم في إجراء ملاحقات قضائية بدوافع سياسية للمعارضين في القرم، مستهدفة تتار القرم على وجه الخصوص. ويكتسي الامتثال التام للمعايير الدولية لحقوق الإنسان في شبه جزيرة القرم أهمية بالغة.

إن ليتوانيا تقدم بشكل مستمر، إلى جانب بلدان أوروبية أخرى، المساعدة الإنسانية إلى أوكرانيا. ونحض المجتمع الدولي على أن يسهم أيضا في التخفيف من معاناة المدنيين. وقد تسبب النزاع الدائر في شرق أوكرانيا في أزمة إنسانية تؤثر مباشرة على أكثر من ٥ ملايين شخص على جانبي خط التماس، ومعظمهم من المسنين. ويواجه السكان المدنيون تهديدات متزايدة من جراء الألغام ومخلفات الحرب من الذخائر غير المنفجرة. ولا شك أن أمن العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، وإمكانية وصولهم الكامل إلى المحتاجين وحسن سير تشغيل البنى التحتية المدنية الحيوية كلها أمور بالغة الأهمية.

وفي الختام، أود أن أكرر مجددا تأييد ليتوانيا الكامل لسيادة أوكرانيا ووحدتها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا. وندعو المجتمع الدولي والدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى مواصلة الوقوف إلى جانب أوكرانيا عن طريق تأييد سيادتها وسلامتها الإقليمية.

السيد ملينار (سلوفاكيا) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر الرئيس على عقد هذه المناقشة بشأن الحالة في الأراضي المحتلة مؤقتا في أوكرانيا.

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي في وقت سابق. وسأقصر بياني على بعض الملاحظات الإضافية التي سأدلي بها بصفتي الوطنية.

تؤكد سلوفاكيا مجددا تأييدها لاستقلال أوكرانيا وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا، وسيادة أوكرانيا على شبه جزيرة القرم والجزء الخاص بها من بحر أزوف، كما تقر بحق أوكرانيا المطلق في الوصول الكامل إلى بحر أزوف، على النحو المنصوص عليه في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

لقد أيدت سلوفاكيا اعتماد القرار ١٩٤/٧٣ في كانون الأول/ديسمبر الماضي. ولدينا شواغل جدية إزاء استمرار عدم إحراز تقدم نحو تحقيق وقف دائم لإطلاق النار وإنهاء الأعمال القتالية في شرق أوكرانيا. وبالمثل، نعرب عن بالغ قلقنا إزاء الحالة الأمنية المتقلبة في أجزاء من البحر الأسود وبحر آزوف التي لا يجب السماح بتفاقمها وتحولها إلى نزاع مفتوح.

لقد أحيينا قبل بضعة أيام الذكرى السنوية الرابعة لتوقيع اتفاقات مينسك – بخرطة الطريق من أجل التوصل إلى حل سلمي للأزمة في منطقة دونباس. بيد أنه لم يحرز أي تقدم في الوفاء بأحكام تلك الاتفاقات في السنوات الأربع الماضية. ولم يبد أي من الجانبين – منذ وقت طويل – اهتماما حقيقيا بحل الأزمة. ونغتنم هذه الفرصة لكي نحض الجانبين على الوفاء بنشاط بالتزاماتهما بموجب اتفاقات مينسك، ومن ثم الإسهام في التوصل إلى حل سلمي.

لقد اتُفق بالفعل على تدابير بناء الثقة الأساسية – وهي وقف إطلاق النار، وسحب الأسلحة وفض الاشتباك – ولكن ثمة حاجة إلى إرادة سياسية أقوى لتنفيذها. ومن شأن اتخاذ تدابير إضافية لتعزيز وقف إطلاق النار، كما سبق أن اقترحت الأطراف المعنية، أن يساعد على بناء مزيد من الثقة.

وكما تعلم الجمعية، تتولى سلوفاكيا رئاسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا هذا العام. ويشكل منع نشوب النزاعات وجهود الوساطة والتخفيف من حدة النزاع فضلا عن التركيز على الأشخاص المتضررين منه إحدى أولوياتنا الرئيسية الثلاث، إلى جانب توفير مستقبل أكثر أمنا وضمان فعالية تعددية الأطراف. وبما أن الأزمة داخل أوكرانيا وحولها واحدة من أهم المسائل بالنسبة للأمن المشترك لمنطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، تبذل الرئاسة السلوفاكية قصارى جهدها لتسويتها تسوية سلمية. وتمشيا مع مبادئ المنظمة والتزاماتها، تشارك سلوفاكيا بنشاط في تخفيف حدة التوتر وبناء الثقة فضلا عن تيسير الحوار بين الجانبين. وفي ذلك الصدد، أجرى الرئيس الحالي للمنظمة، ميروسلاف لايتشاك، وزير الخارجية والشؤون الأوروبية في سلوفاكيا، أول زيارة له إلى أوكرانيا بصفته الجديدة في منتصف كانون الثاني/يناير. وأعقب تلك الزيارة رحلته إلى موسكو، التي جرت بالأمس فقط.

ونعتزم، خلال رئاستنا لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، العمل على تحقيق التحسينات التي تشتد الحاجة إليها فيما يتعلق بالظروف المعيشية للسكان المتضررين من النزاع. وفي ذلك الصدد، واستنادا إلى ما لوحظ ونوقش مع المحاورين المعنيين خلال الزيارات التي قام بها الرئيس الحالي للمنظمة، فإنه يهدف إلى تحديد المجالات التي يمكن من خلالها اتخاذ خطوات صغيرة ملموسة للتخفيف من معاناة المدنيين.

ونواصل التشديد على أنه لا يمكن حل الأزمة الراهنة في أوكرانيا إلا من خلال تسوية سلمية دائمة. وقد حلت في ١٢ شباط/فبراير من هذا العام الذكرى السنوية الرابعة لاعتماد مجموعة التدابير المتخذة لتنفيذ اتفاقات مينسك، التي أيدها قرار مجلس الأمن ٢٢٠٢ (٢٠١٥) المؤرخ ١٧ شباط/فبراير ٢٠١٥. ونحن نؤيد بقوة عملية مينسك، ونشدد على ضرورة الامتثال الكامل للقرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥).

وبعد مرور ما يقرب من خمس سنوات على اندلا ع الأزمة، نرى أن السبيل الوحيد للتوصل إلى حل سلمي هو التنفيذ الكامل والشامل لاتفاقات مينسك من جانب جميع أطراف النزاع. وفي ذلك الصدد، نؤكد مجددا تأييدنا الكامل لصيغة نورماندي وفريق الاتصال الثلاثي وبعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومراقبيها ومنهم ١٢ سلوفاكيا يؤدون مهام عملهم بشجاعة في ظل بيئة مليئة بالتحديات.

ولا يزال السكان المدنيون في أوكرانيا يواجهون تحديات إنسانية خطيرة. ووفقا للأمم المتحدة، ثمة ٣,٥ مليون شخص في أوكرانيا في حاجة إلى المساعدة الإنسانية، في حين يوجد حوالي ١,٥ مليون من المشردين داخليا. ويكافح أولئك الذين لا يزالون في الأراضي المتضررة من النزاع يوميا من أجل البقاء. وعليه، فإن هناك حاجة ماسة إلى تكثيف الجهود الرامية إلى التخفيف من معاناة المدنيين العالقين في وسط النزاع. وينبغي وضع تدابير محددة لتحسين الظروف المعيشية للسكان المدنيين على جانبي خط التماس في دونباس.

وستواصل سلوفاكيا اتخاذ خطوات عملية لتلبية الاحتياجات الإنسانية ولدعم الفئات السكانية الضعيفة وجهود الإنعاش في شرق أوكرانيا. وفي الشهر الماضي، على سبيل المثال، تبرعنا بـ ٢٤ طناً من المساعدات الإنسانية لمستشفى لوهانسك الإقليمي للأطفال في ليسيتشانسك.

في الختام، نود أن نؤكد مرة أخرى التزام سلوفاكيا التام بمنع المزيد من التصعيد في المنطقة والمساعدة على تحسين الحالة الإنسانية المتردية.

السيدة زابيا (إيطاليا) (*تكلمت بالإنكليزية*): تؤيد إيطاليا بالكامل البيان الذي أدلى به في وقت سابق المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

وتؤكد إيطاليا من جديد دعمها الثابت لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية ووحدتها واستقلالها داخل حدودها القانونية المعترف بها دولياً. ولا نزال نشعر بقلق عميق إزاء الأزمة في أوكرانيا وفي محيطها وتأثيرها على الاستقرار والتعاون في أوروبا. وبصفة إيطاليا الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في عام ٢٠١٨، فإنها لم تدخر جهداً في استعادة الثقة المتبادلة وتيسير الحوار من أجل التوصل إلى حل دائم ومستدام، وأعطت الأولوية القصوى لتخفيف الحالة الإنسانية للسكان المدنيين، وعملت بلا كلل لتعزيز بعثة المراقبة الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوكرانيا. وحاولنا الاستفادة إلى أقصى حد من منبر الحوار الفريد الذي تتيحه المنظمة حيث عقدنا، من بين أمور أخرى، اجتماعين خاصين للمجلس الدائم للمنظمة لمناقشة تطور الأزمة وعقدنا اجتماعا خاصا للمديرين السياسيين على هامش اجتماعات المجلس الوزاري في ميلانو في شهر كانون الأول/ديسمبر لاستكشاف إمكانيات إنشاء بعثة كاملة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة، بالتنسيق الوثيق مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وتمشيا مع القرار ٢٦٢/٦٨، فإننا ندين الضم غير المشروع لشبه جزيرة القرم ولا نعترف به، ونؤكد من جديد قلقنا الشديد إزاء استمرار عسكرة شبه الجزيرة وبحر أزوف. ونحث على الاحترام التام للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان في شبه جزيرة القرم، تمشيا مع القرارات ٢٠٥/٧١ و ١٩٠/٧٢ و ٢٦٣/٧٣، التي أيدتها إيطاليا وشاركت في تقديمها. وينبغي إتاحة إمكانية الوصول الكامل ودون عوائق لمراقبي حقوق الإنسان والأطراف الفاعلة في المجال الإنساني.

وتظل إيطاليا ملتزمة التزاما قويا بالتوصل إلى حل سياسي مستدام يستند إلى اتفاقات مينسك، وتؤكد دعمها القوي للجهود الدبلوماسية من خلال صيغة نورماندي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وفريق الاتصال الثلاثي. ونحث جميع الأطراف على إظهار الالتزام الحقيقي والإرادة السياسية اللازمتين لتمكين المفاوضات الجارية في إطار تلك الصيغ من استعادة الزخم. ولا يوجد بديل لاتفاقات مينسك. وندعو جميع الأطراف إلى تنفيذها بسرعة وبشكل كامل، وندين جميع المبادرات التي تتعارض مع نصها وروحها. كما ندعو روسيا إلى تحمل مسؤوليتها الكاملة في هذا الصدد. وندعو جميع الأطراف إلى العمل بحسن نية لاحترام جميع التزاماتها، بدءاً بتنفيذ وقف كامل وشامل لإطلاق النار وسحب جميع الأسلحة الثقيلة وعملية فض الاشتباك. ودور بعثة المراقبة الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ضروري. ودعمنا لبعثة المراقبة ومراقبيها لن يتزعزع. ويجب أن تتاح للبعثة إمكانية الوصول بصورة آمن ومأمونة ودون عراقيل أو شروط إلى جميع أنحاء أوكرانيا، وفقًا لولايتها.

ويتحمل السكان المدنيون عبئا ثقيلا للغاية. ويذكرنا عدد القتلى طيلة خمس سنوات من النزاع والتهديد المستمر الذي يمثله القصف والألغام بأنه على الرغم من كل جهودنا المشتركة، فإن السلام في أوروبا لم يصبح بعد حقيقة واقعة. ولا بد من وقف أعمال العنف والعمل فوراً على الوفاء بجميع التزامات الإجراءات المتعلقة بالألغام وضمان إمكانية الوصول الكامل ودون عوائق لجميع الأطراف الفاعلة في المجال الإنساني. إن ضعف السكان، وخاصة كبار السن، وحالات الوفاة عند نقاط العبور أمر غير مقبول. ويجب اتخاذ خطوات عاجلة لضمان قدرة المدنيين على عبور خط التماس بأمان من خلال ضمان تأمين نقاط العبور الحالية وإتاحة إمكانية الوصول إليها وفتح نقاط جديدة. ويتعين إعطاء الأولوية لتوفير الخدمات الأساسية وضمان إصلاح البنية

التحتية المدنية الأساسية وحمايتها واستمرار عملها، فضلا عن تمكين جميع النازحين داخلياً من الحصول على المستحقات الاجتماعية والمعاشات التقاعدية، على النحو المنصوص عليه في الدستور الأوكراني.

قد لا يكون الحوار هو الخيار الأسهل، ولكنه الخيار الوحيد. فالمواجهة ليست حلا. وهي أمر لا يُطاق بالنسبة لأمن المنطقة وبالتأكيد هي أمر لا يمكن تحمله بالنسبة للناس. وستواصل إيطاليا تقديم دعمها للجهود الدبلوماسية والإنسانية المكثفة لإيجاد حل سلمي على المستوى الثنائي وداخل الاتحاد الأوروبي وفي المنتديات المتعددة الأطراف ذات الصلة.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): أود أن أبدأ بالقول إن العنوان المقترح، أو بالأحر المفروض، لهذه الجلسة مضلل عن عمد. وإن كان ثمة من يحتل الأراضي الأوكرانية اليوم، فهي سلطات ”الميدان“ الخاضعة لسيطرة قوى خارجية.

أما بالنسبة لشبه جزيرة القرم، فلن أتحدث عنها اليوم. فالقرم جزء من روسيا. وقد قام سكان القرم أنفسهم بإغلاق ملف هذه القضية مرة واحدة وإلى الأبد. وجعلت السلطات الأوكرانية والرئيس بوروشينكو منذ فترة طويلة شعار العدوان والضم والاحتلال من جانب روسيا عقيدة سياسية شخصية. وهم يستخدمونه لتخويف العالم والحض على كراهية روسيا وكل شيء روسي في بلدهم ولا يتورعون عن توجيه إهانات مسيئة إلى قادة روسيا وشعبها. وإن جاز لي القول، فقد أصبح ذلك ديدن السلطات الأوكرانية والرئيس بوروشينكو شخصيًا. وإنه لأمر مؤسف عدم استطاعة الجمعية العامة سماع وفهم ذلك بلغته الأصلية، لأن جزءا كبيرا من المعنى يضيع في الترجمة. ومن خلال أسلوب للتواصل مبني على لغة الشارع، تحاول القيادة الأوكرانية بوضوح أن تُظهر للعالم التمدن الأوروبي الذي تفخر به كثيرًا، وكذلك كيف أنها متميزة عن الموسكوفيين غير المثقفين.

لقد أعلن الرئيس بوروشينكو، الذي انتُخب في عام ٢٠١٤، نفسه رئيسًا للسلام ووعد بإنهاء الحرب في دونباس على الفور. ولكن لم يكد المجتمع الدولي يتعود على هذا التصريح من الرئيس بوروشينكو، حتى تحول إلى رئيس حرب، وهي حرب مستمرة حتى يومنا هذا. ونأسف أن نقول بأنه أينما حل الرئيس بوروشينكو، إلا ونشتم رائحة البارود، بارود حرب بين الأشقاء. واسمحوا لي أن أذكّر الجمعية بأن دونباس لم تقم بغزو كييف، بل إن المحاربين الأوكرانيين، كما وصفهم الرئيس بوروشينكو، هم الذين جاءوا إلى دونباس. وبنادقهم هي التي أطلقت النار على الأحياء السكنية في دونيتسك وغيرها من المدن، مما أدى إلى مقتل مواطنين أوكرانيين مسالمين.

ووجدت كييف أن شعار العدوان الروسي مناسب للغاية لتبرير كل ما تفعله وما لا تفعله. ولكن هنا تكمن المشكلة. ففي ١٢ شباط/فبراير، قررنا أن نسأل السفير أباكان، رئيس بعثة المراقبة الخاصة إلى أوكرانيا التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، سؤالا مباشرا حول هذا الموضوع، وكان مضطرًا للاعتراف بعدم وجود قوات روسية نظامية في دونباس. ومن الواضح أن الرئيس بوروشينكو لم يتم إطلاعه على نتائج جلسة مجلس الأمن المعقودة في ١٢ شباط/فبراير (انظر S/PV.8461)، في الذكرى الرابعة لإبرام اتفاقات مينسك. وفي هذا السياق، فإن كلماته ”واقع مُحرّف حقا“ تكتسب معنى جديدًا وعكسيًا. فكييف تقوم بإحلال فكرة العدوان الروسي، التي تفرضها على أولئك الذين ليس لديهم فهم حقيقي لهذه الأحداث أو لكيفية حدوثها أو خصوصياتها، وكذلك على رعاتها الغربيين الماكرين الذين يفهمون الأمر جيدًا، محل فهمنا لما يحدث

ومن المألوف في هذه الأيام التأكيد على أنه ”من المرجح جدا“ أن روسيا هي المسؤولة عن كل شيء، ولا حاجة إلى دليل. لكن هذا المفهوم والنهج أصبحا الآن بالفعل جزءا من الحملة الانتخابية للرئيس بوروشينكو التي وصلت الآن إلى هنا،

داخل الجمعية العامة. والواقع أن العقبة الحقيقية أمام السلام في أوكرانيا هي الأكاذيب المنتشرة لسلطات كييف وعدم الرغبة الصارخة في تنفيذ اتفاقات مينسك، أو بعبارة أدق، عدم رغبة كييف في إجراء حوار مع شعبها. ولكن لماذا تمرد هؤلاء الناس؟ وحتى نفهم ذلك، وخاصة بالنظر إلى الأكاذيب والدعاية الناشئة في كييف والتي تنتشر في الغرب، علينا أن نعود إلى نقطة البداية، إلى حيث بدأت الأزمة الأوكرانية فعلا. واسمحوا لي أن أذكر الجمعية بتسلسل الأحداث قبل خمس سنوات.

في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، وبعد التمحيص الدقيق لنص اتفاق الانتساب بين أوكرانيا والاتحاد الأوروبي، طلب الرئيس فيكتور يانوكوفيتش مزيدا من الوقت من أجل اتخاذ قرار نهائي بشأن الحكمة من توقيعه. مع ذلك، وفي ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، أعلنت المعارضة الأوكرانية أنه ستكون هناك احتجاجات جماهيرية إن لم توقع قيادة البلد على اتفاق الانتساب مع الاتحاد الأوروبي. في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، بدأت الاحتجاجات الحاشدة في وسط كييف. وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، شارك متشددون من تجمع القطاع الأيمن، وهي منظمة تم حظرها في روسيا لاحقا، في الاشتباكات مع الشرطة. وفي ١ كانون الأول/ديسمبر، بدأ ما يسمى بالمتظاهرين السلميين يهاجمون المباني الحكومية، وانحاز إليهم الدبلوماسيون الأوروبيون – ياتسيك بروتاسيفيتش، نائب رئيس البرلمان الأوروبي، وجيرزي بوزيك، الرئيس السابق للبرلمان الأوروبي، وياروسلو كاتزينسكي، الرئيس السابق للحكومة البولندية وزعيم حزب القانون والعدالة.

وفي ٩ كانون الأول/ديسمبر، وصلت كاثرين آشتون، الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، وفيكتوريا نولاند، نائب وزير خارجية الولايات المتحدة، إلى كييف. في صباح اليوم التالي، زارت السيدة نولاند ميدان، حيث وزعت الخبز والكعك. وفي وقت لاحق، خلال المؤتمر الدولي المعني بأوكرانيا، لم تخف حقيقة أنه منذ اللحظة الأولى لاستقلال أوكرانيا، كانت الولايات المتحدة تدعم ما أسمته تنمية المؤسسات الديمقراطية والمجتمع المدني وحكم الدولة، إلى جانب أهداف أخرى، بما تبلغ قيمته ٥ بلايين دولار. في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، بدأت المحادثات بين الرئيس يانوكوفيتش والمعارضة.

وفي ١٩ و٢٠ شباط/فبراير، بدأت صدامات عنيفة واسعة النطاق في كييف سقط خلالها الكثير من القتلى والجرحى، بما في ذلك على أيدي قناصة لا تزال هويتهم مجهولة إلى يومنا هذا. وقبل ذلك بيوم، مع ذلك، كان القوميون قد استولوا بالفعل على مخابئ الأسلحة ووحدات الجيش. وأولئك الذين لقوا حتفهم على أيدي القناصة أطلق عليهم ”المئات السماوية“ وأصبحوا رموزا لضحايا نظام يانوكوفيتش. مع ذلك، هناك اليوم ما يكفي من الأدلة لإثبات أنهم كانوا ضحايا التحريض المروع لأنصار ميدان، الذين كانوا بحاجة إلى ممارسة بعض طقوس إراقة الدماء لإذكاء الغضب الشعبي واجتذاب المؤيدين. في ٢١ شباط/فبراير، وقع يانوكوفيتش وزعماء المعارضة على اتفاق تسوية الأزمة في أوكرانيا بحضور ما يسمى بالضامنين، وزراء خارجية ألمانيا وبولندا وفرنسا.

لكن في اليوم التالي، رفض قادة المعارضة الراديكالية، بما في ذلك القطاع الأيمن، الاعتراف بالاتفاق، وجددوا هجماتهم على المباني الحكومية، في انتهاك للفقرة ٥ من الاتفاق. ومع تهديد حياته، اضطر يانوكوفيتش إلى مغادرة كييف لأنه في ظل هذه الظروف، لم يكن هناك أمل في ضمان الضمانات الموعودة بسلامته الشخصية. بالنسبة إلى الأوكرانيين العاديين، فإن ما نتج عن ميدان، المعروف الآن في أوكرانيا بثورة الكرامة، لم يكن متوقعا تماما، ولم يدرك الناس على الفور أن انقلابا حقيقيا قد وقع أمام أعينهم مباشرة.

دعونا الآن ننظر في هذه الأحداث من خلال عيون السكان الناطقين بالروسية والذين يشكلون ما لا يقل عن ٤٠

في المائة من سكان أوكرانيا. ماذا كانوا يسمعون وهم يسعون إلى تلمس طريقهم في ظل الوضع السياسي المتغير بسرعة؟ بعد يوم واحد فقط من الانقلاب، ألغت السلطات الجديدة قانون ازدواج اللغة في أوكرانيا. وحتى قبل ذلك، في ٢٠ شباط/فبراير، أضرم قوميو ميدان النار في حافلة تقل ناشطين من أوديسا إلى كييف لدعم السلطات الشرعية. وفي ٢٥ شباط/فبراير، تعهد قوميو القطاع الأيمن بقمع أي مظاهر انفصالية، وأرسلوا ما أطلق عليه قطار الصداقة بشعار ”القرم ستكون أوكرانية أو خالية من الناس“. وما هذه إلا أمثلة قليلة.

وبدأ المقيمون في أوديسا ودونيتسك ولوهانسك وخاركيف ومدن أخرى في التفكير في الكيفية التي تمكنهم في هذه الظروف من ضمان أمنهم وهويتهم وحقهم في التكلم والتعلم بلغتهم الأم واحترام تاريخهم. ومثال ميدان، كييف، أمام ناظريهم، بدأ النشطاء في المناطق الشرقية في الاستيلاء على المباني الإدارية. لكن، في حين أن جوزيف بايدن، نائب رئيس الولايات المتحدة آنذاك، توسل إلى الرئيس يانوكوفيتش ألا يستخدم القوة ضد السكان المدنيين تحت أي ظرف من الظروف، فإن أولكسندر تورتشينوف، الحديث في السلطة، أمر الناس في مدن جنوب شرق أوكرانيا على الفور بوقف احتجاجاتهم وهدد باستخدام القوة العسكرية، رغم أن المتظاهرين في الجنوب الشرقي، على عكس المتظاهرين في ميدان، لم يسحقوا الناس تحت الجرافات أو ألقوا الطوب وقنابل مولوتوف على الشرطة كما فعلوا في كييف. ومع ذلك، في ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٤، وقع مرسوم لبدء ما يسمى عملية مكافحة الإرهاب. وقام مغتصبو السلطة في كييف على الفور بشطب سكانهم كإرهابيين. والآن قد رحلوا، أيضا، وكل ما بقي هو ما يسمى بالمعتدين الروس.

من هنا اليوم يتذكر ما حدث في دار النقابات العمالية في أوديسا في ٢ أيار/مايو ٢٠١٤، عندما تم حرق حوالي ٥٠ شخصا أحياء على أيدي القوميين لمجرد أنهم لا يتفقون مع المثل العليا للسلطات الجديدة في كييف؟ ولم يتم التحقيق في هذه الجريمة النكراء حتى يومنا هذا. وفي نفس اليوم بدأ حصار مدينة سلوفيانسك، الذي قال عنه تورتشينوف إنه لن يهدأ حتى تمحى من على وجه الأرض. وفي ١٤ و ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، خرج النازيون الجدد في مسيرات بالمصابيح الكاشفة مصحوبة برموز فاشية في كييف وخاركيف وأوديسا وعدد من المدن الأوكرانية الأخرى. وبالطبع تخلل التجمعات اقتباسات من أقوال هتلر.

ومنذ ٢٢ شباط/فبراير، في محاولة لإيجاد مخرج سياسي للوضع، عقد برلمانيون من مناطق جنوب شرق أوكرانيا مؤتمرا في خاركيف كان نداءه الرئيسي هو الحفاظ على وحدة أراضي أوكرانيا من خلال الفيدرالية. إلا أنه في أعقاب الأحداث التي وصفتها، وبحلول ذلك الوقت كان من الواضح بالفعل للناس في جنوب شرق أوكرانيا أنه لا توجد طريقة يمكنهم من خلالها التوصل إلى اتفاق سلمي مع السلطات الحاكمة الآن في كييف. وهذا ما حدث. أُرسلت القوات النظامية وأولوية المتطوعين العقابية من القوميين والراديكاليين لإخضاع المدنيين المسالمين. بدأت الحرب الأهلية.

حزمة التدابير لتنفيذ اتفاقات مينسك موجودة منذ ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٥. لا أحد ينازع في حقيقة أن هذه الوثيقة تعتبر أساسا للتسوية، تماما كما لا يمكن لأحد أن يشكك في حقيقة أنه لا يوجد أي ذكر لروسيا فيها. واليوم، وزعنا في وثيقة لمجلس الأمن معلومات توضح ذلك وتفضح انتهاكات السلطات الأوكرانية لحزمة مينسك، ونحن مستعدون لمشاركتها مع أي شخص يود رؤيتها.

رفضت كييف رفضا قاطعا إجراء حوار مباشر مع سكانها في الجنوب الشرقي، وبدلا من ذلك، أخذت تروج شعارات عن احتلال أسطوري لروسيا. تجاهلت السلطات الأوكرانية بوقاحة، بدعم من واشنطن، تنفيذ حزمة تدابير مينسك وقامت

بتخريبها. وخير مثال على ذلك هو إعلان مكتب المدعي العام لأوكرانيا في ٥ شباط/فبراير من هذا العام بدء الإجراءات الجنائية ضد فيكتور ميدفيدخوك، أحد زعماء المعارضة الأوكرانية، الذي أعلن ترشحه للانتخابات الرئاسية التي ستجرى في ٣١ آذار/مارس. وكان السبب المعلن هو دعوته إلى إجراء الحوار المباشر بين كييف ودونباس، المنصوص عليه في حزمة اتفاقات مينسك، ومنح المنطقة مركزا خاصا داخل أوكرانيا. وبعبارة أخرى، فإن تنفيذ اتفاقات مينسك في أوكرانيا اليوم يرقي الآن إلى الخيانة العظمى ويعاقب عليه بالملاحقة الجنائية. وأود أن أشير إلى أن ميدفيدخوك هو أيضا أحد الممثلين الرسميين لكييف في مجموعة اتصال مينسك، وقد قال مؤخرا،

”أنا على يقين أنه في ظل هذه الحكومة ربما يكون من المستحيل تغيير أي شيئ فيما يتعلق بتنفيذ اتفاقات مينسك. وسيتعين على أي حكومة تفوز في الانتخابات أن تتعامل مع المشكلة الرئيسية، وهي إحلال السلام وإنهاء القتال.“

وكالعادة، قلب الرئيس بوروشينكو الآن للتو الوضع المتعلق بعملية حفظ سلام محتملة للأمم المتحدة في دونباس رأسا على عقب. لقد غاب عن باله أن يذكر أن روسيا هي التي قدمت نص مشروع القرار ذي الصلة إلى مجلس الأمن. ومع ذلك، فإنه لم يكن مناسبا لأوكرانيا ورعاتها الغربيين لأنه يتطابق بدقة مع اتفاقات مينسك، بينما هدف كييف هو عكس ذلك تماما – تخريب عملية مينسك،التي ذكرها رئيس أوكرانيا مرة واحدة فقط اليوم على مضض.

وفيما يتعلق بدونباس، وبالمناسبة، بشبه جزيرة القرم، فإن حصارا كاملا للاقتصاد والنقل والطاقة ما زال ساريا منذ عدة سنوات.

وفي ظل هذه الظروف، فإن على الاتحاد الروسي مساعدة السكان في جنوب شرق أوكرانيا على البقاء على قيد الحياة. وذلك ما يدفعنا إلى إرسال القوافل الإنسانية بشكل مستمر، فضلا عن البدء باستخدام الروبل هناك. ولا تتيح كييف لدونباس أي إمكانية لضمان استعادة الحياة الطبيعية لسكانها. بل ستكون خلاف ذلك بالنسبة لهم كما قال الرئيس بوروشينكو في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.

سيكون لنا حق العمل وسيحرمون منه، وسيكون لنا الحق في المعاشات التقاعدية، وسيحرمون منه. وسيتمتع مواطنونا وأطفالنا وموظفونا المتقاعدون بالدعم على خلافهم، وسيذهب أطفالنا إلى المدارس ورياض الأطفال في حين يجلس أطفالهم في المخابئ. وبذلك سنكسب الحرب.

وأود أن أسأل الأوروبيين اليوم في هذه القاعة الذين ينادون بتعزيز قيم التنوع إن كانوا يرون أن من الطبيعي التهديد باستخدام القوة العسكرية ضد أشخاص ذوي آراء سياسية وعادات ثقافية مختلفة. وآمل الآن وقد أنعشت ذاكرتهم بكل هذا، أن يدركوا أن كييف تعجل التلاعب بالحقائق علنا بهدف التضليل. وتجعل هذه التفاسير الخاطئة من المستحيل التوصل إلى تقييم صادق للنزاع الأوكراني، وتدفع الأرواح البشرية ثمنا لذلك الخطأ. ولن يكون ممكنا إحراز أي تقدم صوب التسوية إلى أن يعالج هذا الوضع، وحتى تمنع كييف من الاستمرار في سياساتها المدمرة تلك.

ولنقُل ببساطة أن على سلطات كييف أن تبدأ بالحديث إلى مواطنيها. وحتى نهاية تشرين الثاني/نوفمبر لم تزد قياسات تأييد الرئيس بوروشينكو على٥ في المائة فقط. ومع ذلك تمكن من زيادة تلك النسبة إلى ١٠ في المائة بسبب العديد من التصرفات الاستفزازية بما فيها في مضيق كيرش والانشقاق الديني من جراء التدخل الحكومي الصارخ في الشؤون الكنسية وإطلاق سلسلة من التصريحات التي تنطوي على اتهامات لا أساس لها ضد روسيا. وأصبحت قاعة الجمعية العامة اليوم أصبحت مجرد حملة دعاية لحملتها الانتخابية. وسنرى هل ستؤدي جلسة

اليوم هذه إلى زيادة نسبة تأييده أم خلاف ذلك. وأود أن أشير بهذه المناسبة، إلى أن السلطات الأوكرانية لم تمنع وصول المراقبين الروس إلى أوكرانيا بهدف مراقبة الانتخابات الرئاسية الأوكرانية بالرغم من التزاماتها بموجب منظمة الأمن والتعاون في أوروبا فحسب، بل حرمت أيضا ٣,٥ مليون أوكراني مقيمين في روسيا من فرصة التصويت، علاوة على حوالي ٤ ملايين من السكان في دونباس. فلصالح من يعتقد الأعضاء في الجمعية هنا سيصوت الناخبون الأوكرانيون – أو بالأحرى لا يصوتون له؟

إن أوكرانيا مثال تقليدي على التدخل الخارجي والتخطيط الجيوسياسي والحيل التي وضعها الغرب نفسه بشكل جماعي ويعمل على تطبيقها الآن في فنزويلا. بل يستلذ بها الغرب أكثر في أوكرانيا بسبب أن روسيا هي الهدف الرئيسي للعبة الجيوسياسية في النزاع الأوكراني هذا. وبالنسبة لنا فإن النزاع الأوكراني أمر مؤلم، في حين أنه متعة لا حدود لها في نظر الاستراتيجيين الغربيين. فكلما كان أسوأ بالنسبة لروسيا كلما كان مصدرا لسعادة أكبر بالنسبة لهم. وتواصل أوكرانيا الانزلاق أكثر من ذي قبل نحو الفوضى السياسية والفساد وانعدام القانون والنزعة القومية العدوانية. وتتسم هذه الحالة غير المسبوقة بالتمييز من النواحي التعليمية والثقافية واللغوية ضد حقوق وحريات الأقليات الوطنية الناطقة بالروسية في أوكرانيا. إن هذه النزعة العدمية المقننة والفوضى السائدة في أوكرانيا لا تجدان الرد المناسب لهما من جهات رعاتها الغربيين الذين يحفزون النظام الحاكم على اتخاذ مزيد من الخطوات الجديدة المعادية للديمقراطية الجديدة وتخريب المعايير الأخلاقية والسلوك المتحضر.

وذلك ما لدينا بالفعل، أيها السيدات والسادة.

السيدة مولسيان (جمهورية مولدوفا) (تكلمت بالإنكليزية): بالرغم من أن المسألة المعروضة علينا هي أحد البنود التي تدرج في جدول أعمال الجمعية العامة للمرة الأولى هذا العام، فإنها ليست جديدة على كل ذي علم بالأحداث التي وقعت في أوكرانيا منذ شباط/فبراير ٢٠١٤. ووفقا لتقديراتنا خلال السنوات الخمس الأخيرة، ناقشت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الحالة في أوكرانيا، بما فيها الجزء الشرقي من البلد، أكثر من ٣٠ مرة. واعتمدت الجمعية العامة خمسة قرارات تتناول مختلف المسائل الناشئة عن توسع الاتحاد الروسي غير المشروع في شبه جزيرة القرم. وتناولت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وصيغة نورماندي وفريق الاتصال الثلاثي والأشكال والمنظمات الأخرى ذات الصلة هذه المسائل أيضا، التي لا تزال تطيل أمد محنة الملايين من المواطنين الأوكرانيين المتضررين من آثار هذه الأزمة التي لم تحل بعد في أوكرانيا.

وأدى البيان الذي أدلى به الرئيس بوروشينكو اليوم وموافاتنا بأحدث المعلومات عن الحالة في الميدان إلى تعميق شعورنا بالقلق إزاء زيادة زعزعة الوضع في المنطقة غير المستقرة أصلا والتي تنتمي إليها أوكرانيا وجمهورية مولدوفا. ويعد استمرار العسكرة في شبه جزيرة القرم والبحر الأسود وبحر أزوف والاستيلاء على السفن والأطقم الأوكرانية والوجود العسكري الأجنبي للمعدات والأفراد في المناطق التي لا تخضع حاليا لسيطرة حكومة أوكرانيا وسوء حالة حقوق الإنسان في شبه جزيرة القرم في منطقتي دونيتسك ولوهانسك، مصدرا كبيرا للقلق بالنسبة لنا جميعا.

وتؤيد جمهورية مولدوفا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي وتتمسك بموقفها تماما، بما فيه المسائل التي ذكرتها للتو.

وتأتي جمهورية مولدوفا أيضا بين العديد من البلدان التي أيدت إدراج هذا البند في جدول أعمال الجمعية العامة في دورتها الحالية بعنوان ”الحالة في أراضي أوكرانيا المحتلة مؤقتا“. وأيدنا أيضا اعتماد الجمعية العامة جميع قراراتها بشأن أوكرانيا وسنواصل دعم سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا.

فأوكرانيا أكثر من مجرد بلد مجاور لجمهورية مولدوفا. فنحن نتشاطر الكثير بيننا، بما في ذلك الماضي المأساوي والتحديات المماثلة الراهنة التي تواجه سيادتنا وسلامتنا الإقليمية. وعلى غرار أوكرانيا، تواجه جمهورية مولدوفا نزاعا ذا دوافع خارجية تحول دون سيطرة حكومتها الكاملة على الجزء الشرقي من البلد. فالعسكرة والوجود غير القانوني لهياكل السلطة والقوات والأسلحة العسكرية الأجنبية في تلك المناطق هي بعض السمات المشتركة بين أوكرانيا ومولدوفا. وليس إجراء الانتخابات والاستفتاءات غير القانونية في المناطق غير الخاضعة لسيطرة الحكومة وإصدار أعداد كبيرة من جوازات السفر أجنبية لسكان تلك المناطق، علاوة على استخدام أساليب الدعاية الهدامة والسياسات المضللة سوى بعض الأدوات والأساليب المختلطة والمستخدمة لإضفاء شرعية على المحاولات الرامية إلى تغيير الحدود المعترف بها دوليا.

وإذ تطرح المسائل الناشئة عن التحديات التي تواجه السيادة والسلامة الإقليمية والأمن الوطني للفت اهتمام الجمعية، لا تسعى أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وغيرهما من دول المنطقة إلى تسييس أعمال الجمعية العامة أو إحداث حالة من الاستقطاب فيها. ومن الطبيعي جدا أن تلجأ هذه الدول إلى الأمم المتحدة من أجل المساعدة في تعزيز وتشجيع الحلول القائمة على التقيد الصارم بالقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وتلتزم بلداننا التزاما راسخا بالمبادئ المكرسة في الميثاق وإعلان مبادئ القانون الدولي المتصلة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول لعام ١٩٧٠. وأود أن أشير في ذلك الصدد إلى بعض المبادئ الواردة رسميا في الإعلان. أولا، المبدأ القائل بأنه يجب على الدول أن تمتنع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأي من الدول، والامتناع عن انتهاك الحدود الدولية القائمة لأي من الدول الأخرى، بوصفه وسيلة لحل المنازعات الدولية، بما في ذلك المنازعات الإقليمية والمشاكل المتعلقة بحدود الدول. وينص الإعلان أيضا على أنه يجب على جميع الدول الامتناع عن تنظيم أو التشجيع على تنظيم القوات غير النظامية أو العصابات المسلحة، بما في ذلك المرتزقة، للإغارة على إقليم دولة أخرى. وينص أيضا على بطلان حيازة أي من الأراضي نتيجة التهديد باستعمال القوة أو استعمالها. وبالنسبة لنا، فإن تلك المبادئ بمثابة قيم غير قابلة للتفاوض بشأنها.

وعليه، يجب على الاتحاد الروسي دعم المبادئ الأساسية التي يلجأ إليها وأسهم فيها من خلال العمل والبيانات على حد سواء، وذلك بتحقيق استقرار الحالة في مناطق أوكرانيا وجمهورية مولدوفا والأماكن الأخرى غير الخاضعة لسيطرة حكوماتها، فضلا عن التخلي عن الإجراءات التي تتعارض مع تلك المبادئ. وندعو في ذلك السياق، الاتحاد الروسي إلى إنهاء تدخلاته المزعزعة للاستقرار في المنطقة، والتقيد بالمبادئ الأساسية للقانون الدولي والتنفيذ الكامل لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، وخاصة القرارين ٢٦٢/٦٨ و ٢٨٢/٧٢ المعنونين ”السلامة الإقليمية لأوكرانيا“ ”الانسحاب الكامل وغير المشروط للقوات العسكرية الأجنبية من أراضي جمهورية مولدوفا“ على التوالي.

ومن الصعب تصوّر السلام والأمن المستدامين دون سيادة القانون. وليست الحالة في أوكرانيا وحدها على المحك في مداولاتنا اليوم، بل أيضاً الاستقرار والأمن في منطقتنا ومعايير السلوك الدولي. إن المجتمع الدولي والأمم المتحدة لا يمكن أن يمرّ مرور الكرام على الأفعال التي تنتهك سيادة الدول وسلامتها الإقليمية وتقوضها. والقيام بذلك لن يؤدي سوى إلى تسريع اتجاه مثير للقلق قائم بالفعل: وهو إيجاد حالات دائمة تُفرض بالقوة وغير ذلك من أشكال الإكراه على أساس الأمر الواقع.

السيد بيلديغوفيتس (لاتفيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الرئيسة على عقد مناقشة اليوم في إطار بند جدول الأعمال الجديد المعنون ”الحالة في الأراضي المحتلة مؤقتاً من أوكرانيا“، الأمر الذي تؤيده لاتفيا تأييداً كاملاً.

وتؤيد لاتفيا البيان الذي أدلي به في وقت سابق بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء.

لقد مرت خمس سنوات على ضمّ الاتحاد الروسي للقرم بشكل غير قانوني. ويجب ألا يصبح هذا الانتهاك الجسيم للقانون الدولي واقعاً مسكوتاً عنه، ويجب ألا تصبح أعمال روسيا السرية والعلنية في شرق أوكرانيا نوعاً من العمل المعتاد. لقد أنشئ النظام القائم على القواعد بهدف حماية سيادة كل بلد من البلدان وسلامته الإقليمية من محاولات الضم أو الاحتلال غير القانوني من جانب بلد آخر. تنطبق مبادئ ميثاق الأمم المتحدة على جميع الدول الأعضاء.

وتدين لاتفيا استمرار الضم غير الشرعي للقرم وسيفاستوبول. وقد أظهر المجتمع الدولي بوضوح سياسة عدم اعترافه بضم جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي من خلال اتخاذ القرار ٢٦٢/٦٨ في عام ٢٠١٤. كما أن الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة التابعة لها قد حافظت على سياسة عدم الاعتراف بالضم غير الشرعي للقرم.

وما زلنا نشعر بقلق عميق إزاء تدهور الحالة الاجتماعية والاقتصادية وحالة حقوق الإنسان في الميدان. ونقدّر الجهود المتواصلة التي تبذلها مفوّضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بهدف رصد حالة حقوق الإنسان في أوكرانيا، بما في ذلك الوضع في شبه جزيرة القرم، على الرغم من حرمانها من الوصول إلى الجزيرة. تؤكّد جميع تقارير المفوضية والعديد من الملاحظات من منظمات أخرى على استمرار تدهور حالة حقوق الإنسان في شبه جزيرة القرم. وإننا نشعر ببالغ القلق إزاء التخويف والسجن والاضطهاد بدوافع سياسية تجاه السكان، فضلاً عن القيود المفروضة على حقوقهم وحرياتهم الأساسية، مع كون ذوي الأصول الأوكرانية والأقليات العرقية هم الأكثر تضرراً. إن سكان القرم هؤلاء الذين تضرروا من سياسات روسيا القمعية يجب أن يحظوا بالدعم؛ فهم يحتاجون أن يسمعوا أن المجتمع الدولي لم ينسَ القرم.

ولا زالت أكثر الفئات ضعفاً في القرم وأشدّها تأثراً هي تتار القرم، الذين يحفل تاريخهم بالمعاناة والاضطهاد. ونشعر بالجزع الشديد إزاء التقارير عن التعذيب والاختفاء القسري والقتل المريب، فضلاً عن مواصلة انتهاكات حرية التعبير والرأي، وحرية الدين أو المعتقد، وحرية وسائط الإعلام. وتدين لاتفيا بشدّة التمييز ضد تتار القرم. وسنواصل إثارة هذه المسألة على الصعيد الدولي. وسنواصل أيضاً الدعوة إلى توفير الوصول الكامل ودون عوائق في القرم للمراقبين الدوليين، بما في ذلك مراقبي حقوق الإنسان.

ونُهيب بسلطات الاتحاد الروسي، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال في القرم، إنهاء جميع انتهاكات حقوق الإنسان. وينبغي التحقيق بدقة في جميع الحالات المبلغ عنها من الاضطهاد والاعتقالات وسوء المعاملة والتعذيب. كما أن لاتفيا تدعو روسيا إلى الإفراج عن جميع السجناء السياسيين الأوكرانيين المحتجزين بصورة غير قانونية، بمن فيهم مخرج الأفلام أوليغ سنتسوف والصحفي رومان سوشتشينكو الأوكرانيان.

وعلى الرغم من جميع نداءات الاتحاد الروسي للتقيد بالاتفاقات والمبادئ والالتزامات الدولية، وعلى الرغم من اتفاقات مينسك وجميع الجهود الإقليمية، لم يحرز أي تقدم نحو التوصل إلى حل للنزاع في أوكرانيا. بل على العكس من ذلك، فإن الحالة الأمنية والإنسانية في شرقي أوكرانيا قد تفاقمت مع استمرار تعرّض نظام وقف إطلاق النار للانتهاك. لقد أودى النزاع بحياة الآلاف وأدى إلى معاناة الملايين من الناس الأبرياء. ولا يمكن لآليات الرصد الدولية الوصول إلى الأقاليم الواقعة في خضم النزاع. تقوّض الانتخابات غير القانونية في ما يسمى جمهوريتي دونيتسك ولوغانسك الشعبيتين القانون الدولي الإنساني والقانون الأوكراني، وكذلك اتفاقات مينسك.

وفي الأحداث التي جرت في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ في البحر الأسود بالقرب من كيرتش، أظهرت روسيا مرة أخرى بكل استهتار عدم احترام كامل لقواعد القانون الدولي، إذ هاجمت علناً وبشكل مباشر القوات البحرية الأوكرانية بالقوة العسكرية. ومن المؤسف أننا لا نرى ذلك حادثاً منفصلاً، ولكن استمراراً للهجمات المتواصلة على سيادة أوكرانيا. وندعو روسيا إلى الإفراج عن الجنود الأوكرانيين المحتجزين والسفن البحرية المحجوزة في أقرب وقت ممكن ودون شروط. ونشدد أيضاً على ضرورة احترام الالتزامات الدولية والثنائية والسماح بحرية الملاحة في بحر أزوف.

ولا بد لنا من العودة إلى النظام الأمني القائم على القواعد في أوروبا. فالتوصل إلى حل سلمي للنزاع في أوكرانيا يحترم استقلال أوكرانيا وسلامة ووحدة أراضيها يجب أن يكون أولوية. وتؤيد لاتفيا سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي. وسندعم سبيلها المختار للإصلاحات الديمقراطية.

وتجدد لاتفيا التأكيد على أن التنفيذ الكامل لاتفاقات مينسك من قبل جميع الأطراف يظل المعيار المرجعي لتحقيق السلام في شرقي أوكرانيا. والأمر الأكثر إلحاحاً هو إنهاء انتهاكات وقف إطلاق النار التي تقع يومياً. ويجب على روسيا أن توقف جميع أشكال الدعم للانفصاليين واستخدام نفوذها لجعلهم يمتثلون لأحكام اتفاقات مينسك. وما زلنا نؤيد الجهود الدبلوماسية المبذولة في إطار صيغة نورماندي وفريق الاتصال الثلاثي.

إن لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي، بوصفهما منظمتين إقليميتين، دوراً طبيعياً في حل النزاعات في أوروبا. ونتوقع من هاتين المنظمتين العمل بنشاط مع الأمم المتحدة في إيجاد حل للنزاع في أوكرانيا. وستواصل لاتفيا تأييد الدور القوي الذي تضطلع به بعثة الرصد الخاصة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في رصد وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ اتفاقات مينسك. ويجب منح المراقبين إمكانية الوصول بصورة كاملة وآمنة وغير مقيدة إلى جميع المناطق المتضررة من النزاع، بما في ذلك مناطق الفصل ومواقع تخزين الأسلحة الثقيلة والحدود الروسية – الأوكرانية. وأي مناقشة بشأن إمكانية وضع بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام في شرق أوكرانيا يجب أن تأخذ في الاعتبار بصورة كاملة آراء الجانب الأوكراني.

كما تُعرب لاتفيا عن تقديرها أيضاً لعمل وكالات الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الإنسانية الأخرى للتصدي للتحديات الإنسانية الخطيرة في شرقي أوكرانيا. وقد أسهمت لاتفيا مالياً في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية من أجل تقديم المساعدة إلى أوكرانيا. كما سنواصل تقديم المساعدة الثنائية الإنسانية والطبية والنفسية للأوكرانيين المدنيين والعسكريين. وما فتئت لاتفيا تقدم العلاج الطبي والتأهيل للجنود الأوكرانيين المصابين في أعمال القتال في أوكرانيا منذ عام ٢٠١٤. وستواصل لاتفيا دعم عملية الإصلاح التي تنفذها الحكومة الأوكرانية من أجل تعزيز الديمقراطية والاقتصاد والحكم الرشيد، بما في ذلك من خلال برنامجنا الثنائي للتعاون الإنمائي.

ولا يزال النزاع في أوكرانيا يشكّل تحدياً للأمن الدولي. وإلى أن يتوقّف العدوان وتستعيد أوكرانيا سيادتها وسلامتها الإقليمية، يجب أن تظل التسوية السلمية أولوية قصوى في جدول الأعمال الدولي. وستظل لاتفيا تصدح برأيها في سياستها الجليّة المتمثلة في عدم الاعتراف بالضم غير الشرعي للقرم.

السيد آربيتير (كندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أولاً، أود أن أشكر رئيسة الجمعية العامة على عقد هذه المناقشة اليوم في وقت يحمل رمزية كبيرة. كما أود أن أشكر الرئيس بوروشينكو على خطابه المؤثر.

لقد خرج أبناء شعب أوكرانيا إلى الشوارع قبل خمس سنوات.

وقدم كثيرون تضحيات – والبعض جاد بحياته – للمطالبة بالإصلاح والمضي قدما بانتقال بلدهم. وعلى الرغم من العديد من التحديات، ففي السنوات التي انقضت منذ ذلك الحين حققت أوكرانيا تقدما ملحوظا صوب كفالة مستقبل مستقر وديمقراطي ومزدهر لشعبها.

ومنذ أن أصبحت كندا أول دولة غربية تعترف باستقلال أوكرانيا عام ١٩٩١، ما برحت تدعم تحول أوكرانيا الديمقراطي والاقتصادي، بما في ذلك أثناء ثورة يوروميدان وبعدها. وفي خلال ذلك كله، ظلت كندا ثابتة على التزامها تجاه شعب أوكرانيا. ومع تقدم أوكرانيا نحو إجراء الانتخابات هذا العام، فلا يمكن التقليل من أهمية إجراء انتخابات حرة ونزيهة بدون تدخل أجنبي. ولهذا فإن كندا، بناء على طلب من سلطات أوكرانيا وبالتعاون معها، تدعم تنفيذ إصلاحات انتخابية، ووجود ومراقبين للانتخابات، والمساواة بين الجنسين، والحوكمة الشاملة للجميع في أوكرانيا.

لقد مرت خمس سنوات منذ قامت روسيا بغزو القرم وضمها بصورة غير شرعية وزعزعت الاستقرار في شرق أوكرانيا، خمس سنوات من انتهاكات سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية، خمس سنوات خضع خلالها النظام الدولي القائم على القواعد للاختبار. وعلى نحو ما قال آخرون، فهذه المسألة ليست مسألة ثنائية أو أوروبية، بل عالمية. وأود أن أكون واضحا: لن تتوقف كندا عن إدانة ضم روسيا غير القانوني للقرم واحتلالها. ولن نتوانى عن إدانة روسيا لدعمها المستمر للمتمردين في شرق أوكرانيا. إن احترام سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية ليس خيارا أو مسألة توجه سياسي، بل هو قانون دولي.

ولا نزال نشعر بقلق عميق إزاء استمرار الخسائر في صفوف العسكريين والمدنيين، وانتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ولا يزال المدنيون يعانون ويموتون، فقد قتل أكثر من ٣ ٣٠٠ شخص منذ بداية النزاع، وأصيب عدد آخر لا يحصى، وشرد الملايين.

(تكلم بالفرنسية)

وعلى الرغم من الجهود المتضافرة، شهدنا إحراز تقدم ضئيل في تنفيذ اتفاقات مينسك. وروسيا لا تحترم نص الاتفاقات التي وقعتها ولا روحها. وفي حين شهدنا تعاقب لحالات هدنة، لم تؤد أي منها إلى تحسن كبير في الحالة الأمنية أو في حياة الأوكرانيين الذين يعيشون في المناطق المتضررة من النزاع. وندعو جميع أطراف النزاع إلى الوفاء بما عليها من التزامات بموجب اتفاقات مينسك. ويجب على كل دولة عضو أن تدافع عن ميثاق الأمم المتحدة وأن تضغط على روسيا للوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقات، بما في ذلك انسحاب جميع التشكيلات المسلحة والمعدات العسكرية والمرتزقة من الأراضي الأوكرانية، إلى جانب إعادة السيطرة على الحدود إلى الحكومة الأوكرانية.

ودعونا لا ننسى الإجراءات غير القانونية التي اتخذتها روسيا في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي حول مضيق كيرتش، التي لم تؤد سوى إلى زيادة عدم الاستقرار الإقليمي وتعريض الأرواح للخطر. ونواصل الدعوة إلى الإفراج الفوري عن السفن والبحارة الأوكرانيين المحتجزين في روسيا. لقد آن الأوان للنظر بجدية في السبل التي يمكن بها لمنظمة الأمم المتحدة – وهي منظمة تعمل بهدف صون السلم والأمن الدوليين – أن تدعم سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية وعودتها إلى السلام. وكندا مستعدة للقيام بدورها. وسيحتاج أي حل إلى الإقرار بسيادة أوكرانيا الكاملة على جميع أراضيها.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مرة أخرى على أن كندا كانت ولا تزال ثابتة في دعمها لأوكرانيا، حيث إن ذلك يضمن تحقيق مستقبل يسوده الاستقرار والديمقراطية والرخاء لجميع المواطنين.

السيد كوهين (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): تود الولايات المتحدة أن تتوجه بالشكر لرئيس الجمعية العامة على عقد جلسة اليوم الهامة. كما نرحب بالرئيس بوروشينكو ونشكره على الانضمام إلينا اليوم.

لقد شهد العالم قبل خمس سنوات احتلال روسيا بشكل سافر لشبه جزيرة القرم وضمها المزعوم وتدخلها في شرق أوكرانيا. وتواصل روسيا القيادة والقتال إلى جانب عملائها في دونباس، على الرغم من الالتزامات الواردة في اتفاقات مينسك التي تدعو إلى وقف إطلاق النار، وسحب التشكيلات المسلحة الأجنبية، ونزع سلاح الجماعات غير القانونية. وفي غضون أسبوع واحد فقط بعد التوقيع على الاتفاقات، انتهكتها روسيا بشكل فادح من خلال إصدار أوامر لوحدات دبابات، يديرها الروس، بالاستيلاء على محطة السكك الحديدية الرئيسية في ديبالتسيفو، مما أسفر عن مقتل أكثر من ١٠٠ من الجنود الأوكرانيين والاستيلاء على مئات الكيلومترات المربعة على الجانب الأوكراني من خط التماس في ١٩ أيلول/سبتمبر، الذي كانت روسيا نفسها قد وافقت عليه. ولا تزال روسيا تحتجز بعض الجنود الأوكرانيين الذين تم أسرهم في ديبالتسيف بعد أربع سنوات – وهو مرة أخرى انتهاك للتعهد الوارد في اتفاقات مينسك بالإفراج عن جميع الأسرى.

وتواصل موسكو زعزعة استقرار أوكرانيا ومحاولة جعلها تابعة للاتحاد الروسي. والواقع أن روسيا تدفع أوكرانيا وشعبها بعيدا عن روسيا وتعزز إصرار أوكرانيا على الدفاع عن حريتها واستقلالها. وينبغي للمجتمع الدولي أن يبقى متحدا في دعم أوكرانيا وتحميل روسيا تكلفة تلك المحاولات الرامية إلى تقويض أوكرانيا.

وتقف الولايات المتحدة بحزم مع أوكرانيا في مواجهة العدوان الروسي. ونحن ملتزمون بالنجاح في جعل أوكرانيا مستقرة ومزدهرة وديمقراطية وحرة. وكما قلنا مرارا وتكرارا، فإن الولايات المتحدة لا تعترف – ولن تعترف – بضم الكرملين المزعوم لشبه جزيرة القرم. ولن نقبل بأقل من الاستعادة الكاملة لسلامة أوكرانيا الإقليمية. وستظل جزاءاتنا المتصلة بدونباس قائمة إلى أن تقوم روسيا بتنفيذ اتفاقات مينسك تنفيذا تاما. كما ستبقى جزاءاتنا المتصلة بالقرم سارية المفعول إلى حين تعيد روسيا السيطرة على الجزيرة إلى أوكرانيا.، ومع اقتراب الذكرى السنوية الخامسة لاستيلاء روسيا على القرم واحتلالها بشكل غير مشروع، قامت روسيا للأسف بتذكيرنا مجددا بضرورة أن يظل المجتمع الدولي حازما، عندما هاجمت روسيا سفنا أوكرانية وأفراد أطقمها واحتجزتها في البحر الأسود في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨. وندعو روسيا إلى الإفراج الفوري عن السفن والأطقم، والكف عن عرقلة عبور السفن في مضيق كيرتش من الموانئ الأوكرانية وإليها، وتأخيرها ومضايقتها.

وما فتئت روسيا تحاول تبرير عدوانها ضد أوكرانيا بقول إنه دفاعا عن السكان الناطقين بالروسية. بيد أن العدوان الروسي كان كارثيا على السكان الذين يعيشون في تلك المناطق، الذين شهدوا استمرار تدهور الحالة الإنسانية. وتقدر الأمم المتحدة أن النزاع قد أودى بحياة ١٠ ٠٠٠ شخص. وفضلا عن ذلك، تم تشريد ١,٥ مليون شخص داخليا، وهناك ٣,٥ مليون شخص في حاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية.

ويواجه المسنون – الذين يمثلون معظم العابرين عند خط التماس بين المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة والمناطق غير الخاضعة لها من أوكرانيا – ظروفا مأساوية في رحلتهم لرؤية أقاربهم والحصول على الخدمات الحكومية الأوكرانية. وقد تعرض عديدون آخرون للأذى أو شوهوا نتيجة العنف المتتالي والأسلحة الثقيلة، والخطر الخفي المتمثل في الألغام الأرضية. ولا ينتهي الأثر العميق للنزاع عند هذا الحد. فهناك أكثر من ١,١ مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي أو

يحتاجون إلى الدعم، وتكافح المدارس، والجامعات، والأعمال التجارية من أجل العمل.

وفي القرم، تشارك روسيا في حملة من الإكراه والعنف لقمع أي صوت يشكك في احتلالها، بما في ذلك بإساءة استخدام قوانين مكافحة الإرهاب وما يسمى بالقوانين المناهضة للتطرف لقمع المعارضة، حيث تحاول روسيا زيادة توطيد احتلالها لشبه الجزيرة. كما تقوم قوات الاحتلال الروسي بغارات على أعضاء طائفة تتار القرم وذوي الأصول الأوكرانية والأشخاص الآخرين الذين يدعمون سيادة أوكرانيا على شبه جزيرة القرم ومضايقتهم واحتجازهم وترحيلهم وتجنيدهم قسرا. وتدعو الولايات المتحدة روسيا إلى الإفراج فورا عن أكثر من ٧٠ أوكرانيا مسجونين ظلما، بمن فيهم أوليغ سينتسوف، وألكسندر كولتشينكو، وفولوديمير بالوخ، ورسلان زيتولاييف.

كما هيأت روسيا بيئة عدائية وخطيرة بالنسبة للصحفيين والعاملين في وسائط الإعلام والمدافعين عن حقوق الإنسان ومحامي الدفاع لأداء عملهم على نحو مستقل ودون تدخل في القرم. يجب أن تكفل روسيا وصول البعثات الدولية لرصد حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان إلى القرم بشكل مناسب ودون عوائق، وأن توقف أي اعتداء ضد الأفراد هناك، دون أي تمييز.

وستواصل الولايات المتحدة الاستفادة من مجموعة التدابير المتاحة لنا، بما في ذلك الدبلوماسية، والجزاءات، والمساعدة الأمنية، لدعم أوكرانيا وكي توضح لروسيا أن التسوية الوحيدة التي يمكن أن يقبل بها المجتمع الدولي هي وضع نهاية لمساعي روسيا لتقويض سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية. وسنواصل تنسيق جهودنا مع العديد من البلدان الأخرى التي تدعم أوكرانيا. لقد أثبت الأوكرانيون مرارا أنهم لن يتراجعوا عن رسم مسارهم الخاص. وستقف الولايات المتحدة مع الشعب الأوكراني حتى يتم وضع حد للعدوان الروسي.

السيد وينافيسر (ليختنشتاين) (*تكلم بالإنكليزية*): إن النزاع القائم داخل أوكرانيا وحولها يشكل الأزمة الرئيسية في أوروبا اليوم. ويتطلب بعدها الجغرافي السياسي اهتماما عاجلا من الأمم المتحدة.

ويجري الاضطلاع بجهود متواصلة في إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لرصد الأزمة وطرق السبل الممكنة للتقدم السياسي، وذلك بروح الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

وفي الوقت نفسه، نأسف لأن مجلس الأمن لم يتمكن حتى الآن من دعم تلك الجهود سياسيا ومن خلال اتخاذ إجراءات ملموسة. وكما هو الحال في الأزمات الأخرى التي لا يقدر مجلس الأمن على معالجتها، فإن الجمعية العامة لديها ولاية ومسؤولية عن تأدية دور أكثر فعالية وفائدة. ولذلك، فإن مناقشة اليوم هي أيضا تعبير عن التكامل بين هاتين الهيئتين المنشأتين بموجب الميثاق، وهو ما تدعمه ليختنشتاين بقوة. ونؤكد من جديد دعمنا الثابت لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية واستقلالها داخل حدودها المعترف بها دوليا.

لقد تسبب النزاع المسلح، الذي أججه التدخل الروسي، في كارثة إنسانية حادة للغاية فيما نعقد هذه المناقشة. فقد قُتل أكثر من ١٠ ٠٠٠ شخص وأصيب العديد بجراح في أثناء النزاع. ويعاني السكان المدنيون في دونباس أشد المعاناة بسبب الشتاء الأوكراني. وفي الوقت الراهن، يبلغ عدد المتضررين من النزاع ٥,٢ مليون نسمة، وهناك ٣,٥ مليون شخص بحاجة إلى المساعدات و ١,٥ مليون شخص باتوا في عداد المشردين داخليا. وعلاوة على ذلك، فإن شرق أوكرانيا يمثل حاليا أحد أكثر الأماكن المزروعة بالألغام في العالم، مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة على الأجيال الحاضرة والمقبلة من الأوكرانيين. وما زال المدنيون ينتظرون لساعات لعبور خط التماس في الشتاء القارس وفي حرارة الصيف الحارقة.

ومع استمرار النزاع، يزداد تداعي الهياكل الأساسية الهامة فيما تدنى الاقتصاد إلى الحضيض. ونشير بشكل خاص إلى محنة كبار السن الذين يشكلون ٣٠ في المائة من الأشخاص المحتاجين، وهي أعلى نسبة في أي أزمة في العالم. وبالنسبة لـ ٠٠٠ ٢٤٠ طفل، يعني الذهاب إلى المدرسة التعرض لخطر القصف – وهو انتهاك خطير للقانون الدولي الإنساني يجب أن يُحاسب عليه أولئك الذين يملكون السيطرة الفعلية. والتقارير التي تفيد بانتقال أشخاص إلى المناطق الملوثة بكارثة تشيرنوبيل هي تعبير حزين بالغ عن اليأس الذي يشعر به سكان دونباس في الوقت الحاضر. وما فتئت ليختنشتاين تسهم في جهود الإغاثة الإنسانية في أوكرانيا منذ بداية النزاع، مع التركيز بوجه خاص على الفئات الضعيفة. ونجدد التزامنا بالتخفيف من معاناة المدنيين في خضم هذه الأزمة الإنسانية المروعة في منطقتنا.

إن وقف إطلاق النار الشامل والمستدام هو وحده الذي يمكن أن يهيئ الظروف لتحسين الحالة الإنسانية. ولكن، وكما أشار رئيس بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوكرانيا والممثل الخاص للرئيس الحالي للمنظمة في أوكرانيا، فإن ذلك لا يمكن أن يحدث إلى أن تُظهر الأطراف الإرادة السياسية المطلوبة. فبعد أربع سنوات من التوقيع على اتفاقات مينسك، يجري انتهاك وقف إطلاق النار والأجزاء الأخرى الحيوية من الاتفاقات بشكل مستمر – وهي حالة غير مقبولة ويجب أن تكون مسألة ملحة للمناقشة في هذه المنظمة. ويجب على أطراف النزاع سحب الأسلحة الثقيلة واحترام وقف إطلاق النار، بما في ذلك القرار الإطاري لفريق الاتصال الثلاثي بشأن فض الاشتباك بين القوات والمعدات في شرق أوكرانيا. ولا بد من إتاحة إمكانية الوصول بحرية ودون عوائق لجميع مراقبي بعثة المراقبة الخاصة في شرق أوكرانيا. وإضافة إلى ذلك، يجب ألا تعرقل الأطراف عمل البعثة أو أن تستهدف أفرادها أو معداتها، بما في ذلك طائرات الاستطلاع المسيرة من دون طيار. كما تضيف الأعمال الاستفزازية في مضيق كيرتش وفي بحر أزوف إلى المخاطر الأمنية الشديدة بالفعل، التي تتجاوز المنطقة كثيرا، لأنها تشكل انتهاكات جسيمة لميثاق الأمم المتحدة.

وتدعو ليختنشتاين إلى التنفيذ الفوري والكامل لاتفاقات مينسك وإلى تجديد التزام جميع الأطراف في النزاع بالتوصل إلى حل سياسي مستدام. وتتسم الأحكام المتعلقة بالحكم الذاتي واللامركزية بموجب اتفاقات مينسك بأهمية خاصة في ذلك الصدد. ونشيد بعمل الممثل الخاص وندعمه، فيما يسعى حاليا لإيجاد أفضل السبل الملموسة لمساعدة الجهات الفاعلة الرئيسية في التوصل إلى تسوية سلمية وفعالة للنزاع. وينبغي لمجلس الأمن أن يقدم دعمه الكامل لتلك الجهود، تمشيا مع ولايته، ولا سيما في إطار الفصلين السادس والثامن من الميثاق.

إن الانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في الشهر المقبل ستكون خطوة هامة لأوكرانيا ومؤسساتها الديمقراطية. وتعرب ليختنشتاين عن أملها في أن تسفر الانتخابات عن ولاية واضحة للقيادة المنتخبة حديثا للتصدي للتحديات الكبيرة التي تواجه أوكرانيا، بما في ذلك الإصلاحات اللازمة على الصعيد الداخلي في مجال سيادة القانون، مثل مكافحة الفساد وتعزيز المؤسسات الخاضعة للمساءلة.

وإضافة إلى ذلك، فإن الجرائم الخطيرة العديدة التي ارتكبت أثناء أزمة أوكرانيا تستدعي إجراء تحقيق جنائي. وليختنشتاين ترحب بالإعلان الذي أصدرته أوكرانيا، عملا بالفقرة ٣ من المادة ١٢ من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. ونكرر دعوتنا إلى أوكرانيا بالتصديق على نظام روما الأساسي، بما في ذلك الأحكام التي تخول المحكمة اختصاصا بالنظر في جريمة العدوان. ومن شأن ذلك أن يبعث برسالة قوية وواضحة مفادها أن حكومة أوكرانيا مستعدة للتصدي لظاهرة الإفلات من العقاب على الجرائم الدولية بصورة شاملة وبغض النظر عن هوية مرتكبيها.

السيدة شاتاردوفا (الجمهورية التشيكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): تؤيد الجمهورية التشيكية تأييدا كاملا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي في وقت سابق.

إن الجمهورية التشيكية تتبنى موقفا متسقا ولا لبس فيه بشأن أوكرانيا: إننا ندين بشدة استمرار احتلال روسيا لشبه جزيرة القرم وعسكرة شبه الجزيرة. فاحتلال القرم وتدخل روسيا العسكري في شرق أوكرانيا يشكلان انتهاكات للقانون الدولي. وعلاوة على ذلك، فإن الإجراءات التي اتخذتها روسيا في أوكرانيا تمثل تهديدا مباشرا للنظام العالمي ولمبادئ السلامة الإقليمية والسيادة المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. ولذلك، يجب تذكير روسيا بأنها تتحمل مسؤولية خاصة عن تسوية هذا النزاع وعن استعادة السلام والأمن في القارة الأوروبية.

وتمشيا مع قرار الجمعية العامة ٢٦٢/٦٨، فإننا ملتزمون بسياسة عدم الاعتراف تجاه القرم، بما في ذلك تنفيذ التدابير التقييدية التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي. وترتبط تلك التدابير التي تستهدف روسيا نتيجة عدوانها في شرق أوكرانيا بالتنفيذ الكامل لاتفاقات مينسك. وستظل التدابير المتعلقة بالقرم سارية حتى استعادة أوكرانية بصورة كاملة لسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا.

ونشعر بقلق عميق إزاء حالة حقوق الإنسان في القرم والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان من قبل سلطات الأمر الواقع والتي تستهدف تتار القرم. ونحث السلطات الروسية الفعلية على السماح بوصول مراقبي حقوق الإنسان الدوليين إلى شبه الجزيرة المحتلة. كما نحث على الإفراج الفوري عن أوليغ سينتسوف وستانيسالف كليخ وغيرهما من المواطنين الأوكرانيين الذين تمثل محاكمتهم في روسيا انتهاكا واضحا للقانون الدولي ولأبسط معايير العدالة.

وتعرب الجمهورية التشيكية عن قلقها البالغ إزاء تصاعد التوترات في بحر أزوف ومضيق كيرتش. ونرى أن استخدام القوة ضد القوات البحرية الأوكرانية انتهاك جسيم للقانون الدولي. وندعو روسيا إلى الإفراج عن البحارة الأوكرانيين المحتجزين بصورة غير قانونية منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ وإلى كفالة المرور الحر وغير المقيد عبر مضيق كيرتش من بحر أزوف وإليه.

وندعو الطرفين إلى تسوية الحالة في شرق أوكرانيا بالوسائل السلمية. وفي ذلك الصدد، نتوقع من جميع الأطراف الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقات مينسك. وسيتطلب ذلك، في جملة أمور، إتاحية إمكانية الوصول على نحو آمن ودون عراقيل لبعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى جميع أنحاء أوكرانيا، بما في ذلك شبه جزيرة القرم والحدود بين أوكرانيا وروسيا.

السيد إمنادزه (جورجيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد جورجيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي في وقت سابق اليوم. وأود أن أضيف النقاط التالية بصفتي الوطنية:

يصادف اليوم الذكرى السنوية الخامسة لبداية عدوان روسيا على الدولة المجاورة ذات السيادة. بعد خمس سنوات، لاتزال الحالة في الأراضي الأوكرانية المحتلة مؤقتا – شبه جزيرة القرم ودونباس – تثير القلق. لقد أدت تلك الأعمال العدائية إلى عواقب إنسانية مأساوية، حيث خلّفت عشرات الآلاف من القتلى أو الجرحى وأكثر من ١,٥ مليون شخص من المشردين قسرا.

إنّ روسيا، باحتلالها وضمها للأراضي الخاضعة للسيادة الأوكرانية، لا تنتهك بشكل سافر ميثاق الأمم المتحدة، ووثيقة هلسنكي الختامية وغيرها من الاتفاقات الثنائية والاتفاقات المتعددة الأطراف فحسب، بل أيضا تتحدى النظام الدولي القائم على القواعد، في محاولة لإعادة ترسيم الحدود في أوروبا. علاوة على ذلك، ما فتئت روسيا تنتهك اتفاقات مينسك بعد مرور أربع سنوات منذ أن أقرها مجلس الأمن.

يمثل عدوان روسيا على أوكرانيا استمرارا للنمط نفسه الذي بدأته في جورجيا في عام ٢٠٠٨، الأمر الذي أدى إلى استمرار احتلال منطقتي أبخازيا وتسخينفالي من بلدي. فسلوك روسيا ضد البلدان المجاورة ذات السيادة يقوض بصورة خطيرة الأمن والاستقرار في المنطقة الأوروبية. يجب أن تخضع أعمالها للرقابة المستمرة من المجتمع الدولي ويتيعن تقييمها ومعالجتها بما فيه الكفاية.

إنّ التطورات التي وقعت في بحر آزوف في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، وتحديدا في مضيق كيرش، انتهاك صارخ آخر للقانون الدولي والقانون البحري الدولي من جانب الاتحاد الروسي. وندين هجوم روسيا على السفن الأوكرانية، ونحث روسيا على الإفراج الفوري عن السفن المحتجزة وأطقمها.

نستنكر القيود والعوائق المستمرة التي تفرضها روسيا على عمل بعثة الرصد الخاصة في أوكرانيا التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في مناطق دونباس المحتلة. ونعرب عن أسفنا لفرض القيود على تحركات بعثة الرصد الخاصة، بما في ذلك في المناطق المتاخمة لحدود الدولة بين روسيا – أوكرانيا، مما يشكل انتهاكا سافرا لولاية بعثة الرصد، التي تشمل أراضي أوكرانيا كافة ضمن حدودها المعترف بها دوليا.

لا يزال يساورنا قلق شديد إزاء الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة مؤقتا من أوكرانيا، التي تشمل القيود المفروضة على حرية التنقل، والرأي والتعبير وتكوين الجمعيات، وكذلك انتهاكات الحق في الحفاظ على الهوية الفردية والثقافة والتقاليد، وحقوق الملكية. ومن دواعي الأسف، أنه على الرغم من الطلبات المتكررة، لاتزال مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ممنوعة من الوصول إلى أراضي أوكرانيا المحتلة مؤقتا.

لذلك، نحض روسيا مجددا على الوفاء بالتزاماتها التي قطعتها على نفسها في مينسك. كذلك نغتنم هذه الفرصة لكي ندعو روسيا إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاق وقف إطلاق النار ذي النقاط الست المؤرخ ١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٨. أخيرا، نطالب مجددا بوصول الآليات الدولية فورا ومن دون معوقات إلى الأراضي التي يحتلها الاتحاد الروسي في كلا البلدين.

في الختام، اسمحوا لي مرة أخرى أن أؤكد مجددا تأييد جورجيا التام لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا.

السيد بانايوتوف (بلغاريا)) تكلم بالإنكليزية): تؤيد بلغاريا البيان الذي أُدلي به في وقت سابق باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه.

أود أن أؤكد مجددا دعم بلغاريا القاطع لسيادة أوكرانيا ووحدتها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا، بما في ذلك الحدود البحرية.

ما انفكت بلغاريا طيلة السنوات الخمس الماضية تؤيد التوصل إلى تسوية سلمية للأزمة في شرق أوكرانيا. إن التنفيذ الكامل لمجموعة التدابير المتخذة بغية تنفيذ اتفاقات مينسك هو الخيار العملي الوحيد والمعترف به دوليا في هذا الصدد. لذلك، يجب التحلي بالإرادة السياسية اللازمة لكفالة استمرار جهود وقف إطلاق النار وتمهيد الطريق أمام إحراز تقدم بشأن القضايا السياسية والاقتصادية والإنسانية. وفي الوقت نفسه، نؤيد بقوة الجهود المشتركة التي تبذلها رباعية النورماندي وفريق الاتصال الثلاثي التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ونعول على تلك الجهود في المضي قدما في عملية السلام.

ومما لا يقل أهمية عن ذلك العمل الذي تضطلع به بعثة الرصد الخاصة في أوكرانيا التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والتي تحظى بدعمنا الكامل. فالبعثة بمثابة عيون المجتمع الدولي في الميدان وتدين بلغاريا بأشد العبارات جميع الأعمال العدوانية ضد مراقبي بعثة الرصد الخاصة والتدخل في معداتهم. كما نؤكد

أيضا أهمية كفالة وصولهم من دون عراقيل إلى جميع أنحاء أوكرانيا، بما في ذلك منطقة شرق ماريوبول، الواقعة على حدود الدولة بين أوكرانيا وروسيا وفي شبه جزيرة القرم.

إنّ بلغاريا، بوصفها دولة مشاطئة على البحر الأسود، تتشاطر الشواغل إزاء استمرار عسكرة مضيق كيرتش وبحر آزوف. وإلى جانب الطابع العسكري لشبه جزيرة القرم، يخلّف ذلك آثارا سلبية للغاية على الحالة الأمنية في منطقة البحر الأسود وخارجه. علاوة على ذلك، نشعر ببالغ القلق إزاء التصعيد الخطير في التوترات قرب مضيق كيرتش، الأمر الذي يقوض الأمن في المنطقة برمتها. كذلك فإنّ استعادة حرية المرور على نحو تام في مضيق كيرش، وفقا للقانون الدولي، والإفراج الفوري عن السفن والجنود الأوكرانيين، المحتجزين منذ ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، عوامل رئيسية في الحيلولة دون زيادة تفاقم التوترات في منطقة البحر الأسود وبحر آزوف.

أنتقل الآن إلى التكاليف البشرية. تلاحظ بلغاريا مع القلق تدهور حالة حقوق الإنسان في شبه جزيرة القرم، كما وثقتها التقارير الدورية الصادرة عن مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في أوكرانيا. وتعرب بلغاريا عن أسفها لأن بعثة الأمم المتحدة لرصد حقوق الإنسان في أوكرانيا لاتزال ممنوعة من الوصول إلى شبه جزيرة القرم. لذلك، نؤكد مجددا دعمنا للجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لإتاحة الفرصة للبعثة وغيرها من المراقبين الدوليين لحقوق الإنسان وآليات الرصد الأخرى الوصول التام، بكل حرية ومن دون عوائق إلى جميع أراضي أوكرانيا، بما في ذلك شبه جزيرة القرم. نؤيد أيضا دعوة الاتحاد الأوروبي إلى إطلاق سراح جميع المواطنين الأوكرانيين المحتجزين في روسيا وفي شبه جزيرة القرم، والذين يمثل احتجازهم انتهاكا للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي.

لقد تسببت الأعمال القتالية المتواصلة في شرق أوكرانيا بخسائر فادحة في صفوف الشعب الأوكراني وفي الاقتصاد. ومن ثمّ، ندين الخسائر في صفوف المدنيين، ونعرب مجددا عن بالغ قلقنا إزاء تدهور الحالة الاجتماعية على جانبي خط التماس في شرق أوكرانيا. إنّ خطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية في أوكرانيا لعام ٢٠١٩ ترسم صورة قاتمة عن ٢,٣ مليون من الرجال والنساء والأطفال المحتاجين إلى المساعدة الإنسانية، في حين يقدر عدد الذين يعانون بصورة مباشرة أو غير مباشرة من آثار الأزمة بنحو ٥,٢ مليون شخص. ونظرا لتراجع حماس الجهات المانحة الدولية، يتعين علينا، نحن الدول الأعضاء في الجمعية العامة، أن نبذل قصارى جهدنا لتوفير التمويل الكافي لصندوق خطة الاستجابة الإنسانية لهذا العام. لذلك، ترحب بلغاريا بآلية التمويل الجديدة – صندوق أوكرانيا للتمويل الجماعي الإنساني، الذي يهدف إلى معالجة الاحتياجات التي تعاني من نقص حاد في التمويل.

إن بلغاريا تسهم مساهمة فاعلة في الجهود الرامية إلى حل الأزمة وتخفيف آثارها. إذ ما زلنا نسهم في أدوات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في الميدان، بما في ذلك بالأفراد في بعثة الرصد الخاصة التابعة للمنظمة. وبلغاريا من أكبر المساهمين بالمراقبين التابعين لبعثة الرصد الخاصة. إضافة إلى ذلك، نقدم المساعدة الإنسانية لإعادة تأهيل مختلف الشركاء في الميدان، بما في ذلك اليونيسيف. علاوة على ذلك، نؤيد فكرة زيادة الدعم المقدم من الاتحاد الأوروبي في المجالين الإنساني والاقتصادي لمعالجة الظروف الاجتماعية والاقتصادية المتردية في المناطق الأوكرانية على امتداد ساحل بحر آزوف.

في الختام، نحث جميع أطراف النزاع على التنفيذ الكامل لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة بشأن أوكرانيا، بما في ذلك القرار ٢٦٢/٦٨ المؤرخ ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٤، وكذلك

التوصيات الواردة في تقارير بعثة الأمم المتحدة لرصد حقوق الإنسان.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): استمعنا إلى المتكلم الأخير في مناقشة هذه الجلسة. سوف نستمع إلى بقية المتكلمين الساعة ١٥/٠٠ عصر اليوم.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.